A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

PROVISIONAL

A/43/PV.32
27 October 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد كابوتو (الارجنتين)

- برنامج العمل
- تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة [١٠]
- تقرير محكمة العدل الدولية [١٣]
- التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية [٣٠]

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع القرار

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٩١١٣ ت 88-64314/A

Digitized by UNOG Library

- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي [٢٤]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

- التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية [٢٥]

- (أ) تقرير الأمين العام

- (ب) مشروع القرار

- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية [٢٧]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

- التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية [٢٨]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع القرار

- منح وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية مركز المراقب في الجمعية العامة : مشروع قرار [١٤٢]

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن ابلغ الاعضاء بتغيير في برنامج عملنا المؤقت . إذ سيرجأ الى جلسة لاحقة تناول البند ٢٦ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" الذي كان من المقرر أصلا النظر فيه اليوم وذلك كي نفسح الوقت لمقدمي مشروع القرار A/43/L.1 ، لتقديم المعلومات اللازمة لبحث الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية .

البند ١٠ من جدول الاعمال

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة (A/43/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : درجت الجمعية العامة في السنوات السابقة على الاحاطة بالتقرير السنوي للامين العام . وما لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بتقرير الامين العام .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نختتم بذلك النظر في البند ١٠ من جدول الاعمال .

البند ١٣ من جدول الاعمال

تقرير محكمة العدل الدولية (A/43/4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير محكمة العدل الدولية عن الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٨٧ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ (A/43/4) ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اختتمنا بذلك النظر في البند ١٣ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ٣٠ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية

(أ) تقرير الامين العام (A/43/640)

(ب) مشروع القرار (A/43/L.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بهذا البند عمم مشروع قرار في الوثيقة A/43/L.4 .

Digitized by UNOG Library

أود أيضا أن أُخبر الجمعية العامة أنه انضم إلى مقدمي مشروع القرار A/43/L.4 ، كل من استراليا وتايلند وكندا ومنغوليا .

أُعطي الكلمة للسيد فرانك نجينغا ، الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣/٣٥ ، المؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ .

السيد نجينغا (اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أتقدم إليكم باسم اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية وباسمي بأحر التهانئ على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . إننا واثقون أن الجمعية العامة ستتمكن في دورتها الثالثة والاربعين من تحقيق نجاح تاريخي بفضل خبرتكم وحكمتكم .

هذه هي أول مرة منذ إنشاء الامم المتحدة تعلق البشرية عليها هذا القدر من التوقعات والآمال . وإن المبادرات الجديدة التي اضطلعت بها الامم المتحدة في شتى مناطق الصراعات في العالم تستحق كل التأييد والتشجيع . وإنني أتعهد لكم يا سيادة الرئيس وللامم المتحدة بأوفى التعاون من جانب اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ، ومن جانب كامل أعضائها ، في تلبية وتحقيق تلك الآمال والتطلعات إلى السلم الدولي .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاتقدم بأصدق تهانئنا إلى الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي بفضل جهوده الدؤوبة تحققت هذه المنجزات . ومنح جائزة نوبل للسلام لقوات الامم المتحدة لحفظ السلام إشادة مناسبة بالجهود التي بذلها الامين العام والامم المتحدة سعيا لتحقيق السلم والامن الدوليين .

تذكورن أنه جاء في قرار الجمعية العامة ٥/٤١ ، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين عام ١٩٨٦ ، أنه في الوقت الذي لاحظت فيه الجمعية بارتياح التقدم الذي تحقق خلال السنوات الخمس الماضية صوب تعزيز التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية والامم المتحدة ، فإنها طلبت إلى

Digitized by UNOG Library

الامين العام للامم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثالثة والاربعين تقريرا عن التعاون بين المنظمتين . إن هذا التقرير المطلوب معروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/43/640 . وأود أن اهنئ الامين العام على هذا التقرير وأن أوصي الجمعية العامة بالاحاطة به علما وباعتماده .

أود أن أؤكد أن عمل اللجنة المدعّم لجهود الامم المتحدة اتخذ ثلاثة اتجاهات هي : أولا ، إدراج بنود ومواضيع معينة قيد الدرس من جانب الامم المتحدة في برنامج عمل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ؛ وثانيا ، تقديم المساعدة إلى الحكومات في دراستها لبنود جدول الاعمال المعروضة على اللجنة السادسة ، وبعض المواضيع في المجالات الإنسانية والاقتصادية ، من خلال نشرات موجزة ودراسات تعدها الامانة العامة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ؛ وثالثا ، تعزيز الامم المتحدة من خلال التشجيع على التصديق على الاتفاقيات الرئيسية وتطبيقها ، ومن خلال مبادرات لتحسين طرائق عمل الجمعية العامة وغيرها من الهيئات ، بما فيها محكمة العدل الدولية .

أنشئت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية عام ١٩٥٦ . وقد ابتدأت بعضوية متواضعة مؤلفة من سبعة أعضاء . واليوم زاد مجموع اعضائها الى أربعين دولة من القارتين الآسيوية والافريقية . وتركزت أنشطة اللجنة في البداية ، وذلك وفقا لما نص عليه نظامها الداخلي ، على صياغة المبادئ القانونية وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن تلك المسائل إلى الحكومات الاعضاء . ومن بين المواضيع التي قدمت اللجنة توصيات بشأنها : أولا ، قانونية التجارب النووية في عام ١٩٦٤ ؛ ثانيا المبادئ المتصلة بمركز الاجانب ومعاملتهم في عام ١٩٦١ ؛ ثالثا ، المبادئ المتصلة بحقوق اللاجئين في عام ١٩٦٦ . وقُدمت توصيات أيضا بشأن مسألة حصانة الدول المتصلة بالصفقات التجارية ، والمبادئ المتصلة بترحيل الجناة الذين يلتجئون إلى أراضي دولة أخرى ، وتقديم المساعدة القانونية المجانية ، والجنسية المزدوجة ، وتنفيذ الاحكام الصادرة عن دولة أجنبية في القضايا المدنية والجنائية على حدٍّ سواء ،

Digitized by UNOG Library

وتسجيلها في المجالين المدني والجنائي ، والحماية من ازدواجية الضريبة والإفادة في حالة التهرب من الضرائب ، ومركز جنوب غرب افريقيا ، وقانون المعاهدات ، والقوانين المتعلقة بالأنهار الدولية ، واستعراض ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ التعايش ، وقانون الفضاء الخارجي .

هناك بند شاركت فيه اللجنة مشاركة مكثفة وموسعة ، وهو البند المتصل بقانون البحار . فقد قدمت اللجنة إسهاما قيّما في عرض وحماية مصالح العالم النامي في هذا الميدان الحيوي . بوسعي أن أذكر في هذا الصدد تطور مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة ، التي يعزى أصلها وصياغتها بصورة رئيسية إلى عمل وجهد اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية .

وفضلا عن عمل اللجنة في مجال القانون الدولي ، اضطلعت أيضا بدراسة عدة مواضيع تتصل بالاقتصاد الدولي وشؤون القانون التجاري الدولي . ومن الإنجازات الرئيسية للجنة في هذا المجال اعتماد خطة متكاملة لتسوية النزاعات . وتتوخى هذه الخطة تطوير مؤسسات التحكيم الوطنية ، وإنشاء مراكز تحكيم إقليمية ، وتوفير خدمات مؤسسات التحكيم المتخصصة لبلدان المنطقة .

وحتى الآن ، انشئ مركزا تحكيم إقليميان ، واحد في كوالالمبور والآخر في القاهرة . ووصلت المفاوضات بشأن إنشاء مركز مماثل في لاغوس وآخر في طهران مرحلة متقدمة .

وفي ضوء هذه الخلفية ، أود أن أقدم عرضا موجزا لبرنامج عمل اللجنة الحالي .

عُقدت دورة اللجنة السابعة والعشرون في سنغافورة في آذار/مارس هذا العام . ومن المهام القانونية للجنة دراسة المسائل قيد الدرس في لجنة القانون الدولي . وعلى مدى السنين ، ساعد هذا على إقامة علاقة وثيقة بين المنظمتين . وقد تشرفت دورة سنغافورة بمشاركة السيد ستيف مكافري ، رئيس لجنة القانون الدولي آنئذ ، الذي قدم عرضا شاملا لما تقوم به حاليا لجنة القانون الدولي ولا تزال اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية تدرس معظم بنود جدول أعمال لجنة القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

تتابع اللجنة أيضا باهتمام شديد تطور القانون الدولي فيما يتصل بمركز اللاجئين ومعاملتهم . وفضلا عن دراسة مسألة مسؤولية الدولة في هذا الإطار ، تدرس اللجنة حاليا مفهوم "المناطق الآمنة" الجديد للمشردين ضمن بلدهم الأصلي . وتركزت المداولات بشأن هذا الموضوع على مركز تلك المناطق وإطارها العملي في سياق القانون الدولي المتصل باللاجئين .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بنجاح الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لضمان عقد مؤتمر دولي معني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي ، في أوسلو في الفترة ٢٢ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ونحن في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية نشيد بتوصيات المؤتمر المقدمة إلى المجتمع الدولي التي تستهدف تخفيف المحنة الشديدة التي يتعرض لها ضحايا سياسات زعزعة الاستقرار المتعمدة والمحسوبة التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد ، نرى مع الأسف الشديد ، أن النظام العنصري في بريتوريا مازال يتجاهل ويتحدى جميع النداءات الدولية التي تطالبه بالكف عن اتباع سياسته في الفصل العنصري ، وسياساته في زعزعة الاستقرار وإحتلاله غير المشروع لناميبيا . ونحن نشيد بالزيارة التي قام بها السيد خافيير بيريز دي كوييار أميننا العام مؤخرا لبريتوريا ، كي يناقش مع سلطات جنوب افريقيا تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا . ونأمل بشدة أن تصدق وعود جنوب افريقيا هذه المرة ، وإن كان الشك لايزال يراودنا بشأن حسن نوايا ذلك النظام العنصري ، في ضوء تجربتنا السابقة معه . ومع ذلك فإننا سنكون أول من يعترف بخطأ حكمنا إذا وفّت جنوب افريقيا بوعودها في آخر المطاف وأطلقت سراح ناميبيا .

إن اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار تعد من أهم المنجزات في مجال تطوير القانون الدولي . غير أن من بواعث شعورنا بخيبة الأمل أن التقدم المحرز في المصادقة على الاتفاقية مازال بطيئا حتى الآن . وقد قمنا من جانبنا في اللجنة بالعمل على تنشيط هذه العملية والتعجيل بها بين الحكومات الأعضاء . وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ، سارت اللجنة على برنامج عمل له هدفان ، أولهما مساعدة الدول الأعضاء فيها في إعداد تشريعات وطنية خاصة بمناطقها البحرية واعتماد تلك التشريعات . وقد أعدت اللجنة في هذا السياق تشريعات نموذجية حول قضايا مختارة ، مثل تنظيم صيد الأسماك بالنسبة للدول الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة . وثاني الهدفين هو مساعدة الدول الأعضاء على متابعة التقدم في أعمال اللجنة التحضيرية . وكانت اللجنة القانونية ترصد عمل اللجنة التحضيرية وتدرس المشكلات المتصلة به . غير أننا نشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في أعمال اللجنة التحضيرية وإزاء محاولة بعض الوفود إعادة عقارب الساعة الى الوراء بالنسبة لالتزامهم بنقل التكنولوجيا .

وهناك بين البنود المدرجة على جدول أعمال لجنتنا بند قد تكون له أهمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وهو المتعلق ب "عناصر صك قانوني بشأن علاقات

Digitized by UNOG Library

الصداقة وحسن الجوار بين الدول في آسيا وافريقيا والمحيط الهادئ" . وتستهدف اللجنة من نظرها لهذا البند أهدافا أساسية وهي ، أولا ، تحديد المبادئ والقواعد المعترف بها عالميا والتي تحكم علاقات الصداقة وعلاقات حسن الجوار بين الامم ، وثانيا ، تشجيع التفهم والتفسير الموحد لهذه المبادئ . وثالثا ، تيسير التزام الدول الاعضاء التزاما صارما بها .

وفيما يتعلق بأزمة الديون ، أود أن أذكر بأنه قد مضى ما يقرب من عقد ونصف منذ اعتمدت الامم المتحدة الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتصل بذلك . وكل عام يمر يبين أن الجهود الرامية لإقامة نظام اقتصادي منصف تعترضها مشاكل لا تنتهي ، وقد ترتب على ذلك أن وصل الحوار بين الشمال والجنوب الى مفترق طرق . وفي نفس الوقت تراكمت مشكلات البلدان النامية وأصبحت على وشك الانفجار بسبب الديون الخارجية المرهقة .

ونود في هذا الصدد أن نؤكد على أن أزمة الديون في البلدان النامية هي قضية تهم المجتمع الدولي بأسره . فلو أدت الحالة الراهنة إلى إنهيار اقتصادات البلدان النامية ، فستكون لعواقب ذلك آثار مدمرة على المجتمع الدولي بأسره . ولهذا فإن السعي لإيجاد حلول ينبغي أن يكون موضع الاهتمام من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى أن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية قد ظلت طوال السنوات الثلاث الماضية تنظر في موضوع عبء الديون على البلدان النامية . وأسفرت المداولات التي دارت في إطار لجنتنا عن نتيجة مفادها أن الامم المتحدة ينبغي ، ضمن جملة أمور ، أن تعقد مؤتمرا دوليا خاصا بالديون . ومما يبعث على الرضا أيضا أن اللجنة قررت الآن تعميم إحدى دراساتها وهي المعنونة "الجوانب القانونية لاتفاقات القروض الدولية" على كل أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ، ونحن على استعداد أيضا لان نعمم نفس الدراسة على أية دولة لها اهتمام بأزمة الديون هذه . وتواصل اللجنة العمل من أجل صياغة قواعد ومبادئ قانونية تتعلق بالتخفيف من أعباء الديون على المستوى الدولي .

Digitized by UNOG Library

إننا نعتقد أن التطورات الأخيرة على المسرح الدولي تبشر بالخير فيما يتعلق باتخاذ خطوة حاسمة نحو عقد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي الذي طال انتظاره . ونحن نسلم بأن المؤتمر المقترح قد يحقق وقد لا يحقق الهدف المباشر الذي يرمي إليه ، وهو إقامة منطقة سلام في المحيط الهندي . غير أنه سيمثل على أي حال قوة دفع نحو ظهور أفكار جديدة لتحسين المناخ الامني والسياسي في تلك المنطقة . وإن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية على استعداد لأن تقوم بدور نشط وبنّاء في تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي .

وقد ظلت إحتمالات السلم في الشرق الأوسط ، وهي إحدى المسائل الأساسية التي تثير القلق ، تراوغنا وستظل تراوغنا مادامت اسرائيل مستمرة في احتلال الاراضي الفلسطينية ومادام الشعب الفلسطيني يعاني إنكار حقه في تقرير المصير . وإن انتفاضة الفلسطينيين الحالية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل لتبين أكثر وأكثر مشروعية هذا المطلب . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن تتحمل اسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ مسؤولية توفير الحماية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

وأثناء دورة سنغافورة في آذار/مارس من هذا العام ، قررت لجنتنا أن تتناول بندا بعنوان "ترحيل الفلسطينيين بوصفه انتهاكا للقانون الدولي ، ولا سيما اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩" ونحن ندين بغير تحفظ السياسة التي تتبعها اسرائيل حاليا بترحيل أي شخص تعتبره زعيما من زعماء انتفاضة الجماهير في الاراضي المحتلة . فضلا عن عدم مشروعية هذا الإجراء بمقتضى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ أو بروتوكول ١٩٧٧ ، فهو يشكل جهدا بغير طائل لوقف تيار التاريخ . ومهما بلغ عدد الافراد المطرودين ، فإن انتفاضة الجماهير لن تتوقف حتى يزال السبب الاساسي للمشكلة وهو : أن يتحول حق الشعب الفلسطيني المشروع في أن تكون له هوية محددة في إطار دولته ذات السيادة الى واقع . ومن ثم يتعين على الاسرائيليين أن يصرفوا اهتمامهم الى إنهاء احتلالهم غير المشروع وغير الشرعي للأراضي الفلسطينية .

Digitized by UNOG Library

لقد عرّضت موجات الإرهاب سلم البشرية وأمنها الدوليين للخطر ، واستجاب المجتمع الدولي لهذا التهديد بإبرام عدد من الاتفاقات التي تلزم الدول إما بتسليم الإرهابيين أو بعقابهم . وقد أيدت الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية هذه الجهود تأييدا تاما .

ومع ذلك ، فمما يدعونا للقلق أن هناك محاولات تبذل في بعض الدوائر لطمس التمييز بين كفاح الشعوب من أجل التحرر وبين الأعمال الإرهابية . ومازلنا متيقظين لهذه المحاولات الموجهة مباشرة للنيل من مشروعية الكفاح من أجل تقرير المصير والاستقلال .

Digitized by UNOG Library

ولذا يجدر في هذا السياق الإشارة الى أن اللجنة قد عكفت على بحث هذين الموضوعين المترابطين . ونحن مقتنعون بأن وضع معايير للتفرقة بين الإرهاب الدولي والنضال من أجل التحرير الوطني ليس أمراً مستصوباً فحسب ، بل إنه أمر ممكن أيضا . وسنظل واثقين من أن الجهود التي نبذلها حالياً في هذا الصدد ستشكل إسهاما كبيرا في جهود الامم المتحدة وغيرها من الجهود الدولية الرامية الى مقاومة تهديد الإرهاب الدولي .

وثمة شاغل رئيسي آخر أعربت عنه معظم الوفود التي اشتركت في المناقشة العامة على مدى الاسابيع الثلاثة الماضية ، يتعلق بمسألة التخلص من النفايات الصناعية والخطرة في أجزاء واسعة من العالم الثالث ، مما يشكل سببا رئيسيا لتدهور البيئة . لقد أكدت معظم الحكومات على المخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها ذلك ، واقترحت تعزيز التعاون الدولي لإحباط المحاولات الرامية إلى التخلص من النفايات الخطيرة والسامة في أراضي البلدان النامية . وتتشاطر اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية هذه الشواغل ، وهي على استعداد للتعاون مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة في أية تدابير يجري التخطيط لتنفيذها . غير أننا نؤكد بوجه خاص على الحاجة الى اتخاذ خطوات إيجابية وملموسة تفضي الى وضع اتفاقية دولية إطارية بشأن صون البيئة ، والى دعم الآليات القانونية القائمة .

وأود أن أنوّه بأن اللجنة الاستشارية القانوية الاسيوية والافريقية فخورة بالمنجزات التي حققتها فيما يتعلق بترتيبات التعاون مع الامم المتحدة في إطار جهودنا المشتركة . ولن ندخر جهدا في سبيل تعزيز هذا التعاون والمساعدة على إقامة عالم أكثر عدلاً وانصافاً .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن حكومة جمهورية كينيا قد تفضلت وعرضت استضافة الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية ، المزمع عقدها في نيروبي في الفترة من ١٣ الى ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وأعرب في هذا الصدد عن أملي في أن تمثل منظومة الامم المتحدة في هذه الدورة تمثيلا كاملا ، على غرار ما حدث في الماضي .

Digitized by UNOG Library

السيد بدوي (مصر) : يسعدني أن أبدأ كلمتي بتوجيه التهنئة للسيد الموقر فرانك نجينغا لانتخابه سكرتيرا عاما للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية . كما أود أن أشكره على بيانه القيّم الذي عرض فيه بصورة شاملة انجازات اللجنة الاستشارية وجهودها الدؤوبة في تدعيم دور الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة في كافة المجالات .

إن اهتمام مصر بتعزيز التعاون القائم بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية وتدعيمه وبناء آفاق جديدة للتعاون المستقبلي ، ينبع من إيماننا العميق بأهمية خلق قاعدة أوسع من التفهم والتقدير لدور القانون الدولي بكافة مجالاته في تحسين المناخ الدولي وضمان ممارسة العلاقات الدولية في إطار مبني على العدل والمساواة لخدمة شعوب العالم أجمع ، وخلق عالم أفضل للأجيال القادمة .

لقد عبرت منظمة الامم المتحدة عن اعترافها بالدور البنّاء الذي تقوم به اللجنة الاستشارية وعن تقديرها له ، حينما قررت في دورتها الخامسة والثلاثين منح اللجنة الاستشارية مركز المراقب الدائم ودعتها الى المشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة للامم المتحدة ، وحينما قررت أيضا في دورتها السادسة والثلاثين إدراج البند قيد النظر على جدول أعمال الجمعية العامة بهدف ترسيخ الدور الهام للجنة الاستشارية في تعزيز مجهودات وأنشطة الامم المتحدة وتدعيمها على المستويين الدولي وعبر الإقليمي . ومن ناحية أخرى ، أثبتت اللجنة الاستشارية أنها جديرة بالثقة الدولية التي أولتها إياها الامم المتحدة ، وكشفت من مجهوداتها وأنشطتها في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، وفي الميادين الاقتصادية والإنسانية . وشاركت اللجنة الاستشارية بفاعلية في اجتماعات الامم المتحدة ومؤتمراتها ، وقدمت العديد من الدراسات في الموضوعات الحيوية التي تهتم بها الامم المتحدة . ولاحظنا بكثير من الارتياح ايضا مشاركة بعض قضاة محكمة العدل الدولية ورؤساء لجنة القانون الدولي ومندوبي المنظمات المتخصصة في اجتماعات اللجنة الاستشارية ، الامر الذي يؤكد على الاهتمام المشترك بالقضايا والموضوعات محل البحث .

Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من دور اللجنة الاستشارية في تعزيز فعالية أنشطة الامم المتحدة في مجال القانون الدولي ، ضمنت اللجنة برنامج أعمالها بعض الموضوعات التي تعالجها لجنة الامم المتحدة للقانون الدولي ، مثل الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية ، والحصانات القضائية للدول وممتلكاتها . وتقوم اللجنة حاليا بدراسة هذين الموضوعين وتوضيح أبعادهما القانونية بهدف تسهيل أعمال لجنة القانون الدولي في هذا الصدد .

وتواصل اللجنة الاستشارية تعاونها الوثيق مع لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، عن طريق توجيه اهتمام دولها الاعضاء بقضية توحيد قواعد القانون التجاري الدولي وتقنينها وحث أعضائها على الإنضمام الى الاتفاقيات الدولية الصادرة عن لجنة القانون التجاري الدولي . وقد بادرت اللجنة الاستشارية بإعداد دليل قانوني خاص بالمشروعات الصناعية المشتركة ، على غرار الدليل القانوني الذي أعدته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في هذا المجال .

وفي مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، قامت اللجنة الاستشارية بوضع نظام من أجل التسوية السلمية للمنازعات الناشئة عن التبادل الاقتصادي والتجاري ، وقررت من أجل هذا الغرض إنشاء مركزين إقليميين للتحكيم التجاري الدولي في كل من القاهرة وكوالالمبور ، يعملان حاليا بكفاءة عالية ، ويباشران مهامهما في تعزيز وانفاذ قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

لقد قامت اللجنة الاستشارية في السنوات الاخيرة الماضية بتوسيع قاعدة نشاطها وتوظيف خبراتها في مجالات عديدة تهم المجتمع الدولي بأسره ، وذلك عن طريق إعداد دراسات حول القضايا الدولية المعاصرة ، مثل قضية الديون الخارجية للدول النامية ، وقضايا اللاجئين ، والاتجار غير المشروع في المواد المخدرة . وتقوم اللجنة الاستشارية حاليا بإجراء دراسة بشأن "ترحيل الفلسطينيين خارج أراضيهم كإجراء مخالف للقانون الدولي ، خاصة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩" ، ودراسة أخرى بشأن "وضع معايير للتفرقة بين الإرهاب وكفاح الشعوب من أجل التحرر" .

Digitized by UNOG Library

وقد لا يتسع المجال لسرد كافة الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية ودورها الريادي في تدعيم وتعزيز فعالية الأمم المتحدة . إلا أنه يجدر التنويه في هذا المقام بأن اللجنة الاستشارية قد اكتسبت العديد من الخبرات القانونية والسياسية على مدار الاثنين والثلاثين عاما الماضية ، الأمر الذي مكّنها من ترسيخ تواجدها على المسرح الدولي وتأكيد فعاليتها في كافة المجالات التي تهم المجتمع الدولي . ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة بالاستعانة بتلك الخبرات وتدعيمها عن طريق توسيع قاعدة التعاون مع اللجنة الاستشارية والاستفادة من الدراسات المتخصصة التي تقوم بإعدادها .

اسمحوا لي قبل أن أنهي بياني أن أقدم مشروع القرار الصادر في الوثيقة A/43/L.4 والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية" بالنيابة عن متبنيه وهم : الأردن ، استراليا ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الاسلامية) ، تايلند ، جامايكا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رومانيا ، السودان ، الصين ، العراق ، غانا ، قبرص ، كندا ، كينيا ، منغوليا ، نيبال ، نيوزيلندا ، الهند ، اليابان ، وبلدي مصر ، وهو مشروع القرار التقليدي الذي يصدر بمناسبة مناقشة البند قيد البحث في الجمعية العامة ، ويتناول المشروع ضمن فقرات منطوقة التنويه بمجهودات اللجنة الاستشارية من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة بما فيها محكمة العدل الدولية ، وذلك عن طريق البرامج والمبادرات التي تضطلع بها اللجنة . وهو يتضمن كذلك إعراب الجمعية العامة عن ارتياحها للتقدم المحرز من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية . ويطالب مشروع القرار السكرتير العام بتقديم تقرير للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين حول التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص تهاني وفد بلادي للسيد فرانك نجينغا على انتخابه أمينا عاما جديدا للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية . ونظرا لثراء خبرته ومعرفته بالشؤون الآسيوية والافريقية وبشؤون الأمم المتحدة ، فاننا على ثقة من أن اللجنة

Digitized by UNOG Library

ستتمكن من احراز مزيد من التقدم بوصفها هيئة قانونية حقيقية تربط بين بلدان القارتين الرئيسيتين .

وأود في نفس الوقت أن أشيد إشادة خاصة بالسيد سن ، الذي خدم باقتدار حقيقي بصفته أمينا عاما للجنة منذ انشائها . والواقع أن التوسع المستمر في نشاط اللجنة على مر العقود الثلاثة الماضية إنما يعود بقدر كبير إلى حماسه الذي لا يخبو وقيادته البارزة ، اللذين كانا مصدر تشجيع لكل عضو من أعضاء اللجنة .

إن اليابان ، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للجنة ، تولي أهمية قصوى لعمل هذه اللجنة .

لقد أنشئت اللجنة في عام ١٩٥٦ ، باعتبارها محفلا لتبادل الآراء بحرية ومناقشة المسائل القانونية المشتركة فيما بين خبرائها من البلدان الافريقية والآسيوية ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة . وأصبحت اللجنة منذ ذلك الحين ، محفلا رئيسيا للتعاون الآسيوي الافريقي في القضايا القانونية . غير أن الاستفادة من أنشطة اللجنة لم تقتصر على بلدان آسيا وافريقيا ، بل أن عددا متزايدا من الحكومات من خارج المنطقة الآسيوية الافريقية أظهرت اهتمامها بأعمال اللجنة عن طريق حضور دوراتها السنوية بصفة مراقبين . وفضلا عن ذلك قامت اللجنة ، عن طريق تعاونها النشط مع مختلف الأجهزة والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة ، بتعزيز دورها التأييدي المتعلق بجهود الأمم المتحدة في مجالات أوسع . فلقد قامت اللجنة بصفة خاصة بتطوير علاقة وثيقة على مر السنين مع بعض الأجهزة التابعة للأمم المتحدة ، مثل لجنة القانون الدولي ، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

ولابد من الاشارة بصفة خاصة أيضا إلى التوصيات الهامة التي قدمت إلى الجمعية في عام ١٩٨٦ ، بغية تحسين أداء الجمعية العامة وترشيد اجراءاتها . وبصفتنا أحد الوفود التي شاركت بهمة ونشاط في صياغة تلك التوصيات ، فاننا نشعر بالارتياح لانها حظيت بتأييد واسع النطاق في الجمعية وفي اللجنة السادسة .

Digitized by UNOG Library

ونحن مقتنعون بأن العلاقة التعاونية بين اللجنة وبين هذه المنظمة العالمية ، التي اكتسبت الآن صفة العلاقة الدائمة ، ستعود بالنفع العظيم ، لا على بلدان آسيا وافريقيا وحدها ، وإنما أيضا على بلدان المناطق الاخرى . وسيستمر وفد بلادي في تقديم تأييده الكامل لانشطة اللجنة ولزيادة توثيق تعاونها مع الامم المتحدة .

السيد زاماني (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الامانة العامة على إعداد تقرير خاص بالتعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/43/640 ، الذي وجدناه شاملا ومثمرا .

إننا في البلدان الافريقية والآسيوية ، حرصا منا على المشاركة بنشاط في عملية التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، قمنا في عام ١٩٥٦ بانشاء اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية لتبادل الآراء والمعلومات بشأن الامور القانونية ذات الاهتمام المشترك للقارتين ، وبالتالي ، فان للامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية أهدافا مشتركة فيما يتعلق بتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه .

Digitized by UNOG Library

إن هذا الهدف المشترك هو الذي أدى الى بدء التعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية وبين الأمم المتحدة فور انشاء هذه اللجنة . وهذا التعاون ، الذي لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا ، يمكن تقسيمه الى فترتين : الفترة الأولى منهما تشمل السنوات السابقة لعام ١٩٨١ ، عندما كان التعاون بين هذين المحفلين مثمرا وبنّاء ، رغم أنه لم يكن قد أضفى عليه الطابع المؤسسي بعد . فقد قامت اللجنة على سبيل المثال ببحث منهجي ودائم لعمل لجنة القانون الدولي من المنظورين الآسيوي والافريقي ، وانعكست آراؤها وتوصياتها بشكل مباشر أو غير مباشر على عمل تلك الهيئة . ومن الأمثلة الأخرى للمشاركة الفعالة للجنة في عملية تدوين القانون الدولي ، التقييم الذي أجرته والتوصيات التي وضعتها بشأن مشروع الاتفاقية الخاصة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

وبدأت الفترة الثانية للتعاون بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية وبين الأمم المتحدة في عام ١٩٨١ ، عندما أضفى الطابع المؤسسي على ترتيباته ، وحصلت اللجنة على مركز المراقب الدائم بموجب قرار الجمعية العامة ٣٨/٣٦ ، وما فتئ هذا التعاون يزداد قوة وتوطدا منذ ذلك الحين . وقد أدرجت اللجنة الموضوعات التالية في برنامج مشاريعها ودراساتها : قانون البحار ؛ والحماية الدولية للاجئين ؛ والتعاون الاقتصادي الدولي ؛ وكذلك - وهو الأهم - الدراسة التي تعدها اللجنة سنويا بملاحظاتها وتعليقاتها على ما هو مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة من بنود ينتظر أن تخصص للجنة السادسة . وهذه الملاحظات تفيد ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة في مشاركتهم الفعالة في أعمال اللجنة السادسة .

وقد قامت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في سنغافورة في شهر آذار/مارس ١٩٨٨ بانتخاب محام خبير ومحنك كأمين عام لها ، تولى مهام منصبه منذ بضعة شهور . ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة بقيادة السيد نجينغا ، وهو عضو في لجنة القانون الدولي ، من أن تنمو أكثر فأكثر ، وفي أن يتعزز تعاونها مع الأمم المتحدة بما يحقق ما جاء في

Digitized by UNOG Library

الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الأولى في المادة ١٣ من الميثاق عن "انماء التعاون الدولي ... وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه" .

وهذا هو السبب الذي جعل وفد بلدي يشترك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية . ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .

السيد غوبتا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشعر وفد بلدي بالامتنان للأمين العام لتقريره الممتاز عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية .

لقد أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٥٦ ، واشتركت في انشائها سبع دول آسيوية ، هي : اندونيسيا وبورما وسري لانكا وسوريا والعراق والهند واليابان ، لكي تكون بمثابة هيئة استشارية من الخبراء القانونيين للتشاور والتعاون بين الحكومات الأعضاء في ميدان القانون الدولي والعلاقات الاقتصادية ، وخاصة المسائل قيد النظر في الأمم المتحدة وشتى أجهزتها ووكالاتها . وقد أصبحت اللجنة تضم الآن في عضويتها أربعين دولة .

وقد منحت الجمعية العامة مركز المراقب الدائم للجنة في دورتها الخامسة والثلاثين . وفي دورتها الحادية والأربعين ، قدمت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥/٤١ تهانيها للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لانشائها لما تقوم به من أعمال جديرة بالثناء البالغ في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي ، تدعيما لجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد ، وأحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة سعيا الى تدعيم دور الأمم المتحدة وشتى أجهزتها من خلال ما اضطلعت به من برامج ومبادرات وما أحرزته من تقدم جدير بالثناء خلال السنوات الخمس الماضية نحو تعزيز التعاون في مجالات أوسع بين المنظمتين .

وفي أعقاب سلسلة من المشاورات والاجتماعات بين المسؤولين في الأمم المتحدة والأمين العام للجنة ، وضع برنامج للتعاون خص بالتحديد تسعة مجالات ، هي : الإطار

Digitized by UNOG Library

التعاوني ؛ والتمثيل في الاجتماعات والمؤتمرات ؛ والمسائل الخاصة باللجنة السادسة ؛ والمسائل الخاصة بقانون البحار ؛ وقضية اللاجئين ؛ والجهود الرامية الى تعزيز دور الأمم المتحدة عن طريق ترشيد أساليب عملها ؛ والإتجار غير المشروع بالمخدرات ؛ والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية وإقامة مناطق السلم ؛ والتعاون الدولي .

ومنذ أن بدأ الإطار التعاوني واطرد نموه ، أصبح الآن من الملامح الدائمة . كذلك قامت اللجنة بمبادرات هامة ترمي الى تعزيز دور الأمم المتحدة . ولم تقتصر أنشطتها في هذه المجالات على علاقاتها بهذه المنظمة ، بل شملت جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة المهتمة بهذه الأمور . وعلاوة على ذلك ، فإن مجالات التعاون قد تم أيضا توسيع نطاقها لكي تغطي مسائل في الميادين الاقتصادية والانسانية ، بالاضافة الى تطوير وتدوين القانون الدولي بشكل تدريجي .

إن التعاون القائم بين هذه اللجنة والأمم المتحدة وشتى أجهزتها ووكالاتها قد امتد عبر السنين الى ميادين واسعة النطاق ، من بينها القانون ، والعلاقات الاقتصادية ، والبيئة ، ومشكلة اللاجئين ، وموارد المحيطات . وتعتبر أعمال اللجنة السادسة للجمعية العامة ذات أهمية خاصة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية ، التي تقوم أمانتها بإعداد مذكرات بشأن المسائل قيد النظر ، بغية مساعدة الدول الاعضاء على المشاركة في المناقشات التي تدور حولها .

وقانون البحار من المجالات التي أسهمت فيها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية إسهاما معروفا ومسلما به على نطاق واسع . وكان ذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . وفي ميدان القانون التجاري الدولي ، تواصل اللجنة تعاونها الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . ومنذ عام ١٩٦٤ واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية منخرطة في دراسة بشأن قانون اللاجئين ومشاكل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهي دراسة أسفرت عن اعتماد مبادئ بانكوك ، ثم الإضافات التي أدخلتها عليها اللجنة في دوراتها السنوية التي تلت ذلك .

Digitized by UNOG Library

ونلاحظ بتقدير بالغ العمل الذي أنجزته اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية ، ونشجع الانشطة التي تقوم بها . ونلاحظ أن مجالات التعاون القائمة بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية لن تستمر فحسب ، بل ستلقى مزيدا من التعزيز والتوسع بطرق ملموسة .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفود كل من استراليا وكندا ونيوزيلندا يسرني أن تتاح لي الفرصة للتكلم في الجمعية العامة بشأن هذا البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية" . وتود وفودنا أولا أن تضم صوتها الى المتكلمين السابقين الذين تقدموا بالتهنئة الى السيد فرانك أكس. نجينفا بمناسبة انتخابه أمينا عاما جديدا لهذه اللجنة . وان اسهام السيد نجينفا لفترة طويلة في تطوير القانون الدولي أمر معروف تماما لدى أعضاء هذه الجمعية ، ويعد بشيرا طيبا لعمل اللجنة في المستقبل . كما نود أن نشيد بالسيد سين على العمل القيم للغاية الذي أنجزه في هذه اللجنة منذ انشائها . ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره حول التعاون بين المنظمتين (A/43/640) .

لقد تابعت بلداننا الثلاثة أعمال اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية لسنوات عديدة . وأعجبنا كثيرا هذا العام بدرجة العلاقة الوثيقة بين الأمم المتحدة واللجنة وبنوعية هذه العلاقة ، كما هو واضح بجلاء في التقرير . ونحن نرحب في هذا الصدد بالجهود التي تضطلع بها حاليا اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية والرامية الى تعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، بما في ذلك محكمة العدل الدولية ، عن طريق ترشيد وظائفها . ونود أن نؤكد أن عملية الترشيد التي تجري حاليا قد تأثرت الى حد كبير بالجهود القيمة التي تبذلها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية . وكما تذكرون ، فقد أوصت اللجنة في التقرير الذي قدمته الى الجمعية العامة بشأن الإصلاح في عام ١٩٨٦ بالسبل والوسائل الكفيلة بتحسين عمل الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات ، أود أن

Digitized by UNOG Library

أشير الى البيان الذي أدلى به ممثل كندا في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ باسم عدد من الوفود التي شاركت في ذلك الوقت في الاستشارة فيما يتصل بالمسائل الخاصة باصلاح الاجراءات في الأمم المتحدة .

وبنفس الروح ، نجد أن من الأمور المفيدة للغاية تلك المساعدة التي تقدمها اللجنة للحكومات الأعضاء فيها كي تشارك مشاركة نشطة ، لا في عمل الجمعية العامة فحسب وانما في عمل اللجنة السادسة أيضا . فهذه المساعدة تضمن اجراء المناقشة على نحو أفضل في هذه المحافل .

ومنذ انشاء اللجنة في عام ١٩٥٦ ، ركزت أساسا في تعاونها مع الأمم المتحدة على النهوض بشكل نشط بانضمام الحكومات الأعضاء فيها الى مختلف الصكوك الدولية . ويسعدنا أن هذا التعاون قد امتد ، كما ورد في تقرير الأمين العام ، الى شؤون قانونية في المجالين الاقتصادي والانساني . وفضلا عن النهوض بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وتنفيذها ، تشارك اللجنة الآن في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، ولجنة القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وهذا تطور نرحب به أشد الترحيب .

وفي مجال القانون الانساني ، لاحظنا باهتمام الدراسات التي تجريها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية حاليا بشأن المسألة المتعلقة بمسؤولية الدول عن اللاجئين ومفهوم مناطق السلامة للمشردين في بلادهم الأصلية . وليس ما ذكرته آنفا سوى أمثلة على الدور المؤيد الهام الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية في مختلف مجالات القانون الدولي . وكما أشارت وفود أخرى ، فان عمل اللجنة يعود بفائدة كبرى ليس على بلدان آسيا وأفريقيا فحسب بل وعلى بلدان المناطق الأخرى أيضا ، ونحن نود أن نؤكد هذه النقطة ، ونأمل أن تواصل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية عملها في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة ، ونؤكد تأييدنا للجنة في هذا الشأن ، وهو ما يتجلى في القرار الذي اتخذته دولنا الثلاث بشأن المشاركة في تبني مشروع القرار A/43/L.4 .

Digitized by UNOG Library

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . لقد حظي العمل الذي تقوم به اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية ، وبصفة خاصة العمل الذي اضطلعت به بالفعل بهدف تعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية حظي بتقدير الدول الاثنتي عشرة على الدوام .

وتود الدول الاثنتي عشرة أن توكد من جديد تقديرها للاسهام الهام الذي قدمه السيد سين عند اضطلاعه بمهمة الأمين العام للجنة . كما نود أن نتقدم بالتهنئة الحارة للأمين العام الجديد ، السيد فرانك أكس. نجينغا وأن نتمنى له النجاح في منصبه الجديد . ولقد استمعنا باهتمام بالغ الى البيان الذي أدلى به وأحطنا علما بالأنشطة التي تجري الآن والتي يجري لها التخطيط من قبل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية . وغني عن القول إننا نولي أهمية قصوى للمسائل المتعلقة بأعمال اللجنة السادسة ، وهي مسائل تنظر فيها مرة أخرى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

ولقد أتيحت الفرصة للدول الاثنتي عشرة من قبل لتقديم الدعم للمبادرات العديدة التي تقوم بها اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية ، وبصفة خاصة المبادرات المتعلقة بترشيد اجراءات الجمعية العامة . وترحب هذه الدول بصفة خاصة بالتعاون المثمر القائم منذ سنوات عديدة بين اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية والأمم المتحدة ، ويحدونا الأمل في أن يزداد هذا التعاون توثقا وفعالية في السنوات المقبلة .

Digitized by UNOG Library

السيد سكوتيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إننا في الاتحاد السوفييتي نلاحظ بارتياح زيادة نشاط بلدان آسيا وافريقيا في الشؤون الدولية ، وتطلعاتها نحو الاستقلال ، وتفاعلها البنّاء على الأصعدة الثنائية ، والاقليمية ، والعالمية . وتقدم اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية إسهاما مزيدا وهاما في السعي لايجاد حلول للمشاكل الرئيسية لعصرنا ، وايجاد السبل والوسائل لتعزيز دور القانون الدولي . وقد أصبحت اللجنة على مدى ثلاثين سنة من وجودها أداة حكومية دولية مرجعية . ولا شك أن التعاون بينها وبين الأمم المتحدة ، مصدر للاثراء المتبادل للأفكار والخبرات . وأن تقرير الأمين العام حول هذه المسألة ، الذي يلخص المجالات الرئيسية لعمل اللجنة ومجالات تعاونها مع الأمم المتحدة ، وكذلك البيان الذي أدلى به اليوم الأمين العام للجنة ، يؤكدان من جديد في رأينا تزايد تكافل المصالح العالمية والاقليمية والوطنية ، ونمو الوعي بالوحدة التكاملية للعالم الذي نعيش فيه .

كما أننا نرى هنا انعكاسا لفلسفة وتقاليد اللجنة ، التي أنشئت بمبادرة من رئيس وزراء الهند السيد جواهر لال نهرو في أعقاب مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ .

ويوضح تقرير الأمين العام بجلاء الدور المتنامي للقانون الدولي في تنظيم مجالات العلاقات الدولية المتنوعة أشد التنوع . ويتضح هذا من نطاق المواضيع التي تنظرها اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الافريقية ، والتي تشمل : مناطق السلم والتعاون الدولي ، والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، ومسألة اللاجئين ، ومكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات ، وقانون البحار ، والعديد من المشاكل الأخرى ذات الصلة ، ومنها ، لطبيعة الحال مسائل تتصل بعمل اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة .

ونحن نعتبر أن الحوار مع اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ، والافريقية بقية جزء من مناقشة دولية عريضة عن مكانة القانون الدولي ودوره في عالم اليوم ، وعن الحاجة الى تعزيز دوره تعزيزا أساسيا في بناء عالم يخلو من الأسلحة النووية

Digitized by UNOG Library

ومن العنف ، ولا شك في أن اعادة تاكيد أسبقية القانون الدولي في العلاقات بين الدول عملية ذات ضرورة مطلقة ؛ لذا أريد للبشرية أن تحرز تقدما .

ونحن نرحب بإسهام اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية في حسم هذه المشكلة ، وتتمنى لها كل نجاح في مساعيها النبيلة .

السيد كاسينا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تطور التعاون الوثيق بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية منذ انشائها عام ١٩٥٦ ؛ وهو تعاون نما على مدى السنين ، وأخذ الشكل الرسمي عام ١٩٨٠ عندما منحت اللجنة مركز المراقب الدائم في الامم المتحدة ، والواقع أن اتجاه القصد الى مواصلة تعزز هذه العلاقات هو الدافع الذي حدا بالجمعية العامة ، في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة ، الى اتخاذ قرارها ٣٨/٣٦ عام ١٩٨١، والذي ورد فيه ، بين جملة أمور أن الجمعية العامة :

"ترجو من الامين العام اجراء مشاورات مع الامين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية ..." .

وأنها "تقرر إدراج بند بعنوان "التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية" . في جدول أعمال الجمعية العامة" . ومنذ ذلك التاريخ وهذا البند يدرج سنويا في جدول أعمال الجمعية العامة .

ولا يمكن التقليل من أهمية ادراج هذا البند كل سنة في جدول الاعمال . ويكفي أن نقول إنه يرمز الى التعاون الوثيق بين المنظمتين ، والى الاعتراف بأهمية عمل اللجنة . وإن مجالات التعاون بين الامم المتحدة واللجنة واسعة ومتنوعة ، وهي تغطي القانون الدولي ، وأزمة الديون ، ومشاكل اللاجئين ، والبيئة ، وثروات المحيط ، والفضاء الخارجي ، وهذا قليل من كثير .

وقد جعل اختصاص اللجنة من الممكن لها ومن الضروري معا انشاء علاقات عمل وتنميتها مع أجهزة الامم المتحدة وهيئاتها الاخرى غير الجمعية العامة . فاللجنة تعمل مع لجنة القانون الدولي ، ولجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ،

Digitized by UNOG Library

والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واللجنة التحضيرية لسلطة قاع البحار ، ومحكمة قانون البحار .

ويعد عمل اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة من المجالات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للجنة . ولا شك في أن إسهام اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية والافريقية في دعم عمل اللجنة السادسة أمر جدير بالاهتمام . وعلاوة على ذلك ، تشارك اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية والافريقية في أعمال لجنة القانون الدولي ، وخاصة فيما يتعلق بالمؤتمر المعنى بالعلاقات الدبلوماسية ، والمؤتمر المعنى بقانون المعاهدات والمؤتمر المعنى بخلافة الدول .

وقد أسهمت اللجنة إسهاما ثمينا بصفة خاصة فيما يتعلق بقانون البحار . فبعد اعتماد اتفاقية عام ١٩٨٢ بشأن قانون البحار ، عملت اللجنة على مساعدة الدول الاعضاء فيها في تنفيذ الاتفاقية فيما يتعلق بحقوق هذه الدول والمزايا التي تكفلها لها الاتفاقية . وكان التعاون بين اللجنة ولجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي مثمرا على الدوام ، كما يتضح على سبيل المثال من إنشاء مراكز للتحكيم في كوالالمبور ، والقاهرة ، ولاغوس تحت رعاية اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - والافريقية ؛ حيث تطبق قواعد التحكيم المعمول بها في لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، التي تقدم اللجنة لها الدعم أيضا في مجالات أخرى ، وخاصة فيما يتعلق بصياغة مشروع اتفاقية البيع الدولي للسلع ونقلها في البحار ، والارشاد القانوني في مجال صياغة عقود تشييد المنشآت الصناعية .

وبالاضافة الى المشاورات التي تجرى بانتظام حول المسائل ذات الاهمية المشتركة بين اللجنة وأجهزة الامم المتحدة ومكاتبها المختصة ، تقوم اللجنة كذلك بمبادرات بغية تعزيز دور الامم المتحدة .

وختاما ، أود أن أسجل ارتياح وفدى الى جهود اللجنة . وفي هذا الصدد ، سوف تستضيف حكومة جمهورية كينيا دورة اللجنة لعام ١٩٨٩ في نيروبي في الفترة من ١٣ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وأود أيضا أن أقدم للأمين العام للجنة الاستشارية القانونية

Digitized by UNOG Library

الآسيوية - والافريقية تهانينا الحارة لانتخابه ، ونحن واثقون أن اللجنة ستواصل عملها الممتاز بفضل مهاراته المعروفة . ويأمل وفدي أن يطرد نمو التعاون المتبادل المفيد بين الأمم المتحدة واللجنة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/43/L.4 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/43/L.4 (القرار ١/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل الذي يود أن يشرح موقفه .

السيد نسيم إيساخاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من أن وفدي لم يطلب إجراء تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/43/L.4 ، إلا أننا نود أن نسجل اعتراضنا على الفقرة ١ من ذلك القرار ، واعتراضنا بصفة خاصة على الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من تقرير الأمين العام (A/43/640) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نختتم النظر في البند ٣٠ من جدول الأعمال .

البند ٢٤ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي

(أ) تقرير الأمين العام (A/43/498 وAdd.1)

(ب) مشروع القرار (A/43/L.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بهذا البند ، عُرض على الجمعية مشروع القرار (A/43/L.2) . وأعطي الكلمة للمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .

السيد انساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني في الواقع أن أتحدث أمام الجمعية العامة بشأن مسألة بالغة الاهمية بالنسبة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وللأمم المتحدة ، وهي التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

Digitized by UNOG Library

واسمحوا لي بأن أبدأ بتوجيه التهنئة اليكم بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئاسة الجمعية العامة . إن انتخابكم هو تقدير لصفاتكم الشخصية ، وخبرتكم الواسعة وقيادتكم الماهرة ، وهو أيضا تقدير لبلدكم العظيم .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الصادق للسيد فلورين ، الذي أدى مهمته بامتياز كرئيس للجمعية خلال الدورة الثانية والاربعين التي كانت دورة صعبة وإن كانت مثمرة .

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، للعمل القيم الذي اضطلع به على رأس هذه المنظمة .

كما أضم صوتي الى العديد من الأصوات التي أعربت في هذا المحفل عن تقديرها وامتنانها للأمين العام لاخلاصه في عمله من أجل خدمة قضية الانسانية والسلم ، ولجهوده المتواصلة من أجل ايجاد مناخ دولي يسوده السلم والأمن والتعاون . وقد كان لمبادئه وتصميمه ، المدعمة بجاذبيته الشخصية وقيادته المحنكة ، دور هام في تحقيق وإنجاز تلك النتائج السياسية الهامة التي كانت منذ فترة وجيزة تبدو بعيدة المنال .

ولقد التزمت منظمة المؤتمر الاسلامي منذ انشائها التزاما كاملا بتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . ويؤكد ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي تصميم أعضائه المكونين من ٤٦ دولة على الإسهام بشكل فعّال في إثراء الانسانية وإنجاز التقدم والحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم عن طريق تعزيز السلم والأمن العالميين . إن منظمة المؤتمر الاسلامي تستوحي أفكارها من رسالة الإسلام الخالدة السامية . وقد استند إنشاء هذه المنظمة الى مبادئ السلم والوفاق والتسامح والمساواة والعدل للجميع .

إن جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي هي أيضا أعضاء في الأمم المتحدة . فمن الطبيعي إذن أن تعمل المنظمتان معا على نحو وثيق لتعزيز هذه المثل والمبادئ والأهداف المشتركة بينهما .

ولقد تلقى التعاون بين المنظمتين دفعة قوية في عام ١٩٧٥ عندما منحت الأمم المتحدة منظمة المؤتمر الاسلامي مركز المراقب . وفي أواخر السبعينات ، كان هناك

Digitized by UNOG Library

شعور بأن التفاهم المتزايد دوما بين المنظمتين ينبغي أن يكون له إطار مؤسسي يتيح لأمانتي المنظمتين ، وللوكالات المتخصصة والاجهزة والهيئات التابعة لهما ، أن تعقد مشاورات منتظمة لاستعراض عملهما المستمر ودراسة إمكانيات توسيع مجالات التعاون بينهما .

وكان ذلك هو السياق الذي عقد فيه الاجتماع العام الثالث لممثلي أمانتي منظومة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي في جنيف ، في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وكما يشير تقرير الامين العام (A/43/498/Add.1) ، فإن المشاورات كانت ناجحة للغاية . وقد استعرض الاجتماع التقدم المحرز ؛ وقدم توصيات تتعلق بسبع مجالات ذات أولوية لتعزيز التعاون ، وهي : الاغذية والزراعة ، وتطوير العلم والتكنولوجيا ، وآليات الاستثمار ، والمشاريع المشتركة ، والتعليم ومحو الامية ، ومساعدة اللاجئين ، والتعاون التقني ، وتنمية التجارة .

ولاحظ الاجتماع مع الارتياح التقدم المحرز في مجالات التعاون السبعة ذات الاولوية هذه ، على الرغم من المعوقات المتمثلة في نقص الموارد ، ولاسيما الموارد المالية ، التي أثرت على قدرة المنظمتين . وقرر الاجتماع مواصلة التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف بين المنظمتين ، ووافق على عدد من النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها فيما يتعلق بالمجالات المشار اليها .

ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٦/٣٥ ، الذي كان أول قرار معني بالتعاون بين منظمة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، تم التوقيع على عدد من اتفاقات التعاون بين منظمتنا وبين الوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية ، والهيئات المعنية بالتعاون التقني من أجل التنمية .

Digitized by UNOG Library

وقد اعتمدت منظمة المؤتمر الاسلامي منذ إنشائها عدة قرارات وإعلانات ، على مستوى القمة وعلى مستوى مؤتمر وزراء الخارجية ، لمعالجة المسائل التي يواجهها العالم الاسلامي ومسائل عالمية هامة تتعلق ، بين جملة أمور ، بالسلم والأمن الدوليين ، وحقوق الانسان ، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة المتفجرة في الشرق الأوسط ، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي تؤكد من جديد أنه لا يمكن التوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط بدون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف المقدسة ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة ، وتقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس الشريف .

ولقد أعربت منظمة المؤتمر الاسلامي عن دعمها الكامل للانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وهي تؤيد تماما فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن ووفقا لما دعت اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم ، على أن ينعقد المؤتمر برعاية الإمم المتحدة وبمشاركة على قدم المساواة من جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وترحب منظمة المؤتمر الاسلامي بتوقيع اتفاقات جنيف كخطوة هامة تجاه تسوية شاملة لمشكلة أفغانستان ، وتدعو الى إنشاء حكومة ممثلة على نحو شامل وقاعدة عريضة ، تكون مقبولة من جانب الشعب الأفغاني . وسوف تجعل هذه الخطوة بقيام عهد يسوده السلم ، وتتيح للاجئين الأفغان العودة الى ديارهم على نحو آمن ومشرّف .

Digitized by UNOG Library

وتعرب منظمة المؤتمر الاسلامي عن ارتياحها لتوقف الصراع بين ايران والعراق وتأمل في نجاح المفاوضات التي يجريها الطرفان تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة من أجل التنفيذ التام لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ومن أجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة . ان التعاون المثمر بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، والعمل الحميد الذي تقوم به لجنة السلام الرفيعة المستوى التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لوضع حد لهذا الفصل المحزن ، سيكونان دائما موضع اعتزاز اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي تساند بقوة السكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهم العادل والمشروع ضد سياسة الفصل العنصري البغيضة التي يمارسها نظام جنوب افريقيا . وتدين منظمة المؤتمر الاسلامي احتلال نظام بريتوريا غير الشرعي لناميبيا وتطالب بالتنفيذ الفوري لقراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يشكلان الاساس الوحيد المقبول لانتقال ناميبيا الى الاستقلال . كما ان منظمة المؤتمر الاسلامي تساند بقوة زيادة المساعدة المقدمة الى بلدان افريقيا من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الدولية ، تؤيد منظمة المؤتمر الاسلامي ، في جملة أمور ، الاقتراح الداعي الى الغاء الفوائد المترتبة على جميع الديون وقيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتيسير شروطهما الصارمة لتقديم المعونة الانمائية لتطوير الموارد البشرية في البلدان النامية وتوسيع نطاق المساعدة العملية والتكنولوجية بما في ذلك نقل التكنولوجيا من الشمال الى الجنوب .

ان مشروع القرار A/43/L.2 ، المعروض حاليا على الجمعية ، والذي سيعرضه رسميا السفير والممثل الدائم للمملكة الاردنية الهاشمية ، ممثل الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، يعبر عن التصميم الراسخ لمنظمتينا على التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى مواصلة تعزيز التعاون القائم بين

Digitized by UNOG Library

هاتين المنظمتين . وانني على ثقة من ان مشروع القرار هذا سيحظى بالموافقة الاجماعية من جانب أعضاء هذه الجمعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن لممثل الاردن ليعرض مشروع القرار A/43/L.2 .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أقدم ، نيابة عن جميع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.2 المؤرخة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ والمعنونة "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي" .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي قائمة على المبادئ الانسانية العظيمة التي جاءت بها رسالة الاسلام السمحة ، كالتعاون والمساواة والعدالة والجنوح الى السلم . وهي تعالج العديد من قضايا العالم الاسلامي التي هي بالتالي قضايا دولية تهم البشرية جمعاء ، كالامن والسلم والتقدم والتنمية في شتى المجالات . وجميع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي هي أعضاء في منظمة الامم المتحدة . ومن الطبيعي أن يكون هنالك تعاون بنّاء بين المنظمتين لما في ذلك من فائدة تعود عليهما وعلى العالم أجمع . كما أن ميثاق الامم المتحدة ينص على تشجيع الانشطة المبذولة عن طريق التعاون الاقليمي لتعزيز مقاصد الامم المتحدة ومبادئها . ومنظمة المؤتمر الاسلامي تدرك أهمية وجدوى التعاون القائم بينها وبين الامم المتحدة ، وهي تسعى الى تعزيز هذا التعاون والتوسع فيه . ومشروع القرار المذكور هو دليل واضح على ذلك .

إن نص مشروع القرار هذا يشبه الى حد كبير نصوص القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها الاخيرة بشأن هذا البند . ففي الفقرة الاولى من منطوقه تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الامين العام للامم المتحدة الوارد في الوثيقة A/43/498 و Add.1 .

وفي الفقرة الثانية توافق على نتائج وتوصيات الاجتماع العام الثالث الذي عقد بين ممثلي أمانات الامم المتحدة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة وأمانة

Digitized by UNOG Library

منظمة المؤتمر الاسلامي في جنيف ، في الفترة الواقعة بين ٤ و ٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وترد هذه النتائج والتوصيات في الفقرات من ٢١ الى ٨٧ من الاضافة الاولى لتقرير الامين العام المذكور أعلاه .

وفي الفقرة الثالثة تلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح المشاركة الفعالة من جانب منظمة المؤتمر الاسلامي في أعمال الامم المتحدة الرامية الى تحقيق مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

وتطلب في الفقرة الرابعة الى الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك لايجاد حلول للمشاكل العالمية .

أما في الفقرة الخامسة ، فان الجمعية العامة تشجع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة على مواصلة توسيع تعاونها مع منظمة المؤتمر الاسلامي .

وفي الفقرات السادسة والثامنة والتاسعة تطلب الى الامين العام تعزيز التعاون والتنسيق بين الامم المتحدة وسائر مؤسساتها وبين منظمة المؤتمر الاسلامي ، كما تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الامين العام في سبيل تعزيز ذلك التعاون ، وتطلب اليه أن يقدم اليها في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا عن حالة ذلك التعاون .

Digitized by UNOG Library

وفي الفقرة السابعة توصي الجمعية العامة بأن يتم تنظيم اجتماع تنسيقي بين مراكز التنسيق التابعة للوكالات الرائدة في الامم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي خلال عام ١٩٨٩ ، في موعد ومكان يحددان عن طريق المشاورات مع المنظمات المعنية .

وفي الفقرة العاشرة والاخيرة تقرر أن يدرج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الرابعة والاربعين .

ونيابة عن جميع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي فاني أدعو أعضاء الجمعية العامة الموقرين لتأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.2 والذي سيعزز التعاون بين المنظمتين في سبيل تحقيق أهدافهما السامية ، راجيا أن يتم تبنيه بدون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار A/43/L.2 ؟

اعتمد مشروع القرار A/43/L.2 (القرار ٣/٤٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل اسرائيل .

السيد نسيم ايساخاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم من أن وفد بلادي لم يطلب اجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/43/L.2 ، إلا أننا نريد أن نسجل تحفظاتنا فيما يتعلق بصياغة الفقرة ٢ من المنطوق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اختتمنا الآن النظر في البند ٣٤ من جدول الاعمال .

البند ٣٥ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية

(أ) تقرير الامين العام (A/43/509 و Add.1)

(ب) مشروع القرار (A/43/L.7)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في هذا الصدد ، معروض على الجمعية مشروع القرار A/43/L.7 .

أعطي الكلمة أولا لنائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) ، المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد منصوري (جامعة الدول العربية) : السيد الرئيس يسعدني أن أتقدم لكم في مستهل حديثي بأخلص تهاني جامعة الدول العربية لاستلامكم رئاسة الجمعية العامة في هذا المنعطف التاريخي الهام الذي يترسخ خلاله دور هذه المنظمة الدولية وفعاليتها ومصداقيتها والذي يشهد تأكيد حرص أعضائها على الالتزام بمقاصد الميثاق .

إن انتخابكم ، يا سيادة الرئيس ، لهذا المنصب الرفيع ، يعد تعبيرا عن احترام وتقدير المجتمع الدولي لخبراتكم وحكمتكم الدبلوماسية . ويعتبر ، فضلا عن ذلك ، تقديرا واعترافا بالمكانة الرفيعة التي تتمتع بها بلادكم الارجنتين على المستوى الدولي ، ولابد لي أن أشيد أيضا بالعلاقات الوثيقة التي تربط بلادكم بالدول العربية كافة .

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقدير جامعة الدول العربية لرئيس الدورة السابقة لادارته المتميزة لأعمال هذه الجمعية .

واسمحوا لي أن أشيد بجهود الأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، وأن أعرب لسيادته عن تقدير جامعة الدول العربية للجهود والمساعي التي يقوم بها من أجل تنفيذ المهام الموكولة اليه على أحسن وجه ، وخاصة تلك المتعلقة بمجالات التعاون بين المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية ، ومساعيه من أجل السلام في العالم .

إن التعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة يرجع إلى سنين طويلة ، بل ويمكن القول إنه يرجع إلى تاريخ انشاء هاتين المنظمتين ، ذلك أن ميثاق كل من المنظمتين ينطلق من أهداف سامية ونبيلة تدعو إلى ترسيخ قواعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية بين أعضائها والتعاون من أجل إقامة مستقبل زاهر ينعم فيه المواطن بالحرية والعدالة والرخاء في بلده ، وإقامة مجتمع

Digitized by UNOG Library

يسود فيه السلم والاستقرار ، مما يضمن بالتالي استقرار السلم والامن الدوليين الذي هو هدف هذا المجتمع الدولي .

إن جامعة الدول العربية تعمل من خلال الدول الاعضاء فيها ، وتسعى إلى ترسيخ وسائل وسبل الاتصالات المشتركة وتقنين أُطر التعاون والتفاهم المتبادل بين المنظمتين والمنظمات المتفرعة عنهما . ومن هذا المنطلق ، تم ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عدة سنوات بهدف ارساء قواعد ثابتة ومقننة لابعاد هذا التعاون ومجالاته . وقد أوضح تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/43/509 والتقرير الاضافي الملحق به ، الابعاد التي وصل اليها هذا التعاون خلال السنوات الخمس الماضية وما تم تحقيقه . كما أشار التقرير الى أهمية استمرار هذا التعاون ودعمه في المستقبل .

إن جامعة الدول العربية تتطلع إلى تحقيق الاهداف والمبادئ التي نادى بها الميثاق . ويرجع هذا بالطبع إلى إيماننا الراسخ بالمبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة ، والى ضرورة احترام قراراتها والتزام الدول الاعضاء بتحمل المسؤوليات التي تفرضها عليهم عضويتهم في الامم المتحدة ، وفي طليعتها الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ، ضمانا لاداء واجباتهم كاملة تجاه الامم المتحدة ، وتحقيقا للمشاركة في المسؤولية الجماعية التي يفرضها مبدأ الامن الجماعي الذي يعمل الجميع للوصول اليه .

لقد سعت جامعة الدول العربية عبر مؤسساتها المختلفة وبالتحديد انطلاقا من مؤتمرات القمة العربية المتعددة إلى إيجاد السبل والوسائل التي تؤدي إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط . وقد كان مؤتمر القمة العربي ، الذي عقد في فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ ، واضحا وجليا في وضع الخطوط العريضة وتحديد النقاط المطلوبة من أجل التوصل إلى السلام في منطقة الشرق الاوسط كما أعاد مؤتمرا القمة العربية في عمان عام ١٩٨٧ والجزائر عام ١٩٨٨ التأكيد على التزام الدول العربية جميعا بمقررات قمة فاس للسلام في الشرق الاوسط ، وضرورة السعي والعمل لوضعها موضع التنفيذ .

Digitized by UNOG Library

(السيد منصوري ، جامعة الدول العربية)

إن مقررات القمم العربية ، وكذلك القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تدعو إلى الإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، باعتباره السبيل المناسب لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي تسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الاراضي العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها وتضمن إعمال الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

Digitized by UNOG Library

إن انتفاضة الشعب العربي في فلسطين ، التي دخلت شهرها الحادي عشر ، تثبت بما لا يدع مجالا للشك ، أن الشعب الفلسطيني يرفض استمرار الاحتلال الإسرائيلي ، ويطالب بحقوقه كاملة ، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

إن هذه الانتفاضة يجب أن تكون عبرة وحافزا للدول كافة ، وبخاصة الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن ، لكي تسرع في تحمل مسؤولياتها ، وتبادر إلى مساعدة الأمين العام في جهوده الرامية إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن مع جميع أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة .

إن التأثيرات الإيجابية الناجمة عن سياسة الانفراج الدولي التي بدأ العالم يشهدها في هذه الايام ، والتي انعكست آثارها في المساعي التي نلمسها حاليا والجارية لإيجاد حلول للمشاكل الإقليمية في أرجاء العالم ، يجب أن تمتد لتشمل منطقة الشرق الأوسط . وإذ نعبر عن تقديرنا للدور الفعال الذي قام به الاعضاء الدائمون في مجلس الامن مع الامين العام من أجل وضع القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) موضع التنفيذ ، فإننا نتوقع أن يتم نفس المسعى في اتجاه تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تنص على منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، وكذلك إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الامن القاضية بضرورة انسحابها من كل الاراضي اللبنانية والجولان العربي السوري .

إن جامعة الدول العربية تؤكد حرصها على التعاون الكامل والشامل مع منظمة الامم المتحدة في جميع المجالات ، وكذلك التشاور والتباحث على نحو مكثف بشأن البحث عن الطرق والوسائل التي تدعم وتضمن تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ، سواء منها المتعلقة بنزع السلاح العام والشامل وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، أو القضاء على الفصل العنصري وسائر أشكال التمييز ، وتصفية الاستعمار وتعزيز حق تقرير المصير وضمان حقوق الإنسان وحرياته الاساسية للشعوب كافة ، وكذلك القرارات المتعلقة بالتنمية وحماية البيئة والمساعدات الإنسانية وغيرها من القرارات المتعددة .

Digitized by UNOG Library

(السيد منصوري ، جامعة الدول العربية)

نحن في جامعة الدول العربية سعينا ولانزال نسعى من أجل إرساء قواعد للعمل من أجل التنمية العربية المشتركة ، آخذين بعين الاعتبار أنه لابد من وضع خطة للتنمية والتقدم والاستقرار ، كجزء من خطة بعيدة المدى لرفع مستوى معيشة المواطن وضمان رفاهيته وكرامته وحريته . وفي سبيل هذا الهدف تم وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية المشتركة التي اعتمدها مؤتمر القمة العربية في عمان عام ١٩٨٣ .

ولقد بدأت الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة في تحمل مسؤولياتها من أجل تنفيذ هذه الخطة ، بالتعاون فيما بينها من جهة ، وبالتعاون مع منظمة الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة من جهة أخرى . ولقد أوضح تقرير الامين العام الوارد في (A/43/509 و Add.1) هذا التعاون والمراحل التي قطعها في كل قطاع من القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

وفي هذا المجال لابد لنا من الإشارة إلى تقديرنا للخبرات والمساعدات التقنية التي لمستها المنظمات العربية المتخصصة من نظيراتها في الامم المتحدة ، مع التشديد على رغبتنا الاكيدة في ضرورة الاستفادة من الخبرات العربية المتوفرة للمشاركة في إنجاز المشاريع التي يجري تنفيذها في العالم العربي ، وكذلك حث الوكالات الدولية المتخصصة على القيام بالمزيد من التنسيق مع المنظمات العربية المماثلة ، بهدف المساعدة في استكمال إنجاز مشاريع التنمية في الوطن العربي ، وبخاصة المشاريع والتوصيات التي تم اعتمادها في اجتماع تونس عام ١٩٨٣ ، واجتماع جنيف عام ١٩٨٨ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل اليمن الديمقراطية الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/43/L.7 .

السيد الالفي (اليمن الديمقراطية) : باسم وفد بلادي الذي يتشرف برئاسة المجموعة العربية خلال هذا الشهر ، وبالنيابة عن الدول العربية المتبنية لمشروع القرار المعني بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، يسعدني أن أعرض على أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.7 .

Digitized by UNOG Library

تهدف عناصر مشروع القرار المعروض أمامكم من حيث مضمونها وأهدافها إلى إذكاء روح التعاون وإرساء قواعد وأواصر التعاون والتنسيق بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وذلك من خلال أحكام قرارات مؤتمرات القمة العربية ومقاصد وأهداف ميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية .

يهدف مشروع القرار ، في روحه ومضمونه ، إلى تعزيز وتقوية أواصر وعُرَى التعاون مع منظومة الامم المتحدة في جميع المجالات ، ولاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على نهج يحترم الاضطلاع بالمسؤوليات الاساسية الملقاة على عاتق الامم المتحدة لصيانة السلم والامن الدوليين ، وصون واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها ، ونبذ ومناهضة العنصرية والفصل العنصري والتمييز العنصري بكافة أشكاله ، واقتلاع جذور الاستعمار بغية تأمين حق الشعوب في تقرير المصير ، وذلك انطلاقا من الاهمية البالغة التي توليها الدول العربية لواجباتها ومسؤولياتها تجاه تأمين احترام الدول للالتزامات التي تترتب على انضمامها لعضوية الامم المتحدة .

ومن الواضح والجلي أن الدول العربية وجامعة الدول العربية تولي اهتماما خاصا لتقوية وتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين . ويتضح هذا جليا وبوجه خاص في نصوص فقرات المنطوق ٣ و ٤ و ٩ و ١٠ و ١١ - على سبيل المثال لا الحصر . ففي الفقرة ٣ من المنطوق تطلب الجمعية العامة إلى الامين العام الاستمرار في تدعيم التعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط لتحقيق حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط ولقضية فلسطين - جوهر النزاع .

وفي الفقرة ٤ تطلب الجمعية إلى الامانة العامة للامم المتحدة والامانة العامة لجامعة الدول العربية العمل ، كل في ميدان اختصاصها ، على مواصلة تكثيف التعاون بينهما بغية الوفاء بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، وتعزيز السلم والامن الدوليين ، ونزع السلاح ، وإنهاء الاستعمار ، وتقرير المصير ، والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

Digitized by UNOG Library

وفي الفقرة ٩ تقرر الجمعية العامة وجوب عقد اجتماع عام مرة كل ثلاث سنوات بين منظومة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وعقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين الوكالات سنويا ، تتناول المجالات ذات الاولوية والاهمية الواسعة في الميدان الإنمائي في الدول العربية ، على أن يتم تحديد مواعيد وأماكن عقد تلك الاجتماعات من خلال مشاورات بين المنظمتين .

Digitized by UNOG Library

والفقرة العاشرة توصي بأن : "... يتخذ الامين العام للامم المتحدة والامين العام لجامعة الدول العربية الخطوات اللازمة لإبرام اتفاق تعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية عندما تفرغ المنظمتان من وضع نص ذلك الاتفاق في صورته النهائية وفقا لما تطلبه الفقرة ١٠ من منطوق قرار الجمعية العامة ٥/٤٢" .

في ضوء ما تقدم ، وباستعراض الفقرات الواردة في ديباجة ومنطوق مشروع القرار المعروض على الجمعية ، واستنادا إلى ما سلف ذكره ، يطيب لي أن أناشد الاعضاء الموقرين التصويت لصالح مشروع القرار A/43/L.7 الذي يصبو في المقام الاول إلى المضي قدما في نطاق الشرعية الدولية وفي مواصلة التعاون بين المنظمتين من أجل تحقيق الاهداف والمقاصد السامية التي تتطلع إليها شعوب المعمورة بأسرها بهدف إقامة عالم جديد يسوده الحق والعدل والسلم والتعاون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل إسرائيل الذي يرغب في تعليل تصويته قبل التصويت .

وأود أن أذكّر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن تعليلات التصويت تحدد بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد نسيم - إيساخاروف (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطرح على الجمعية العامة مرة أخرى مشروع قرار يتعلق بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . وجامعة الدول العربية منذ إنشائها تتبع أهدافا وأنشطة ضد بلدي تتعارض بوضوح مع ميثاق الامم المتحدة . ولذلك يرى وفد إسرائيل أن هذا التعاون بين الامم المتحدة غير ملائم على الإطلاق .

وعلى المستوى السياسي ، لاتزال جامعة الدول العربية ، كمنظمة ، ترفض باستمرار أي نهج واقعي أو صالح للتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيل . ويظهر هذا في صياغة الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا الذي يدعو إلى تنفيذ : "قرارات الامم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط" .

Digitized by UNOG Library

إن هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة المثيرة للنزاع إلى حد كبير لم تشكل أبدا أساسا حقيقيا لتسوية تفاوضية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ، ولاسيما بالنسبة لأولئك الذين يشاركون بشكل فعال في عملية السلام . وهذه القرارات ، إن أدت إلى شيء فقد أدت إلى تقويض فكرة المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وجيرانها العرب استنادا إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وعلى المستوى الاقتصادي ، واصلت جامعة الدول العربية طوال السنين جهودها لمحاولة إضعاف إسرائيل ومقاطعتها . ولحسن الحظ أن معظم الشركات الدولية لم يرهبها هذا الابتزاز . إلاّ أن هذا الابتزاز أصبح السمة المميزة لجامعة الدول العربية .

ولهذه الأسباب ، من البديهي أن يصوت وفد بلادي ضد مشروع القرار A/43/L.7 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/43/L.7 . وعليّ أن أبلغ الاعضاء بأن الامين العام لا يتوقع أن تترتب أية آثار مالية على تنفيذ مشروع القرار هذا .

نشرع الآن في عملية التصويت ، وقد طُلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

Digitized by UNOG Library

إكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتُمد مشروع القرار A/43/L.7 بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل صوتين (القرار ٣/٤٣)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم .

الانسة بيرن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما حدث في السنوات السابقة ، صوتت الولايات المتحدة مرة أخرى ضد مشروع القرار المتعلق بهذا البند . وهذا ليس لاننا نعارض المبدأ العام المتعلق بتعزيز التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . بل على العكس من ذلك ، نؤيد تأييدا تاما زيادة التعاون من هذا النوع .

إلاّ أن الفقرة ٣ من هذا القرار تطلب من الامين العام أن يحاول تنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة التي عارضتها الولايات المتحدة باستمرار بوصفها تقوض آفاق السلم والامن في الشرق الاوسط . ولا يمكننا تأييد اعتماد نص لا يتفق بوضوح مع سياسة الولايات المتحدة .

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الاعضاء الاثنتي عشرة في المجموعة الاوروبية .

مع أننا صوتنا جميعا لصالح القرار المتعلق بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، الذي اعتمد توا ، نود أن ندلي مرة أخرى ببعض التعليقات العامة

---

* بعد ذلك أبلغ وفد سوازيلند الامانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

Digitized by UNOG Library

خلال السنوات القليلة الماضية ، واجهت الجمعية العامة عددا متزايدا من القرارات المتعلقة بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمات مختلفة تتمتع بوضع المراقب ، وهو اتجاه سيستمر خلال هذه الجمعية العامة . وتدرك الدول الاثنتا عشرة تماما الفوائد المستمدة من هذا التعاون ، وقد أسعدها أن تشارك في الإعراب عن التأييد والتشجيع لمزيد من تطوير هذا التعاون في إطار الميثاق ، إلّا أن الدول الاثنتي عشرة تفضل أن يتناول أي قرار من هذا النوع مسائل التعاون فقط مع تجنب العناصر الخلافية . وبشكل خاص ، فيما يتعلق بالفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.7 ، تود الدول الاثنتا عشرة أن تسترعي الانتباه إلى ضرورة تجنب المساس بدور الأمين العام ، كذلك إلى أن الدول الاثنتي عشرة لم تؤيد جميع القرارات المشار إليها في تلك الفقرة .

Digitized by UNOG Library

وبالنظر للجهود التي تبذل للتغلب على الصعوبات المالية الراهنة تحث الدول الاثنتا عشرة أيضا على الحد من تكلفة هذا التعاون بين الأمم المتحدة وسائر المنظمات التي تتمتع بمركز المراقب .

أما فيما يتعلق بالفقرة ١٢ فنود أن نقول أن مضمونها لا ينبغي أن يشكل سابقة في المستقبل . وينبغي أن تترك الحرية للأمم المتحدة لكي تستخدم ، في مشاريعها العديدة ، أفضل وأقص خبرة اقتصادية متاحة لديها .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد اليابان يدرك أيضا الفوائد التي سيسفر عنها التعاون بين الأمم المتحدة وسائر المنظمات التي لها مركز المراقب . وحيث أن اليابان ترحب بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وتؤيده فقد صوتت لصالح مشروع القرار A/43/L.7 ككل . غير أننا نود أن نسجّل في المحضر موقفنا فيما يتعلق بالفقرة ٣ من مشروع القرار A/43/L.7 ، التي تشير الى قرارات الأمم المتحدة التي لم نؤيدها .

وتود اليابان أيضا أن تسترعي الانتباه إلى ضرورة بذل الجهود للحد من تكاليف هذا التعاون بين الأمم المتحدة وسائر المنظمات التي لها مركز المراقب وذلك مراعاة للصعوبات المالية الراهنة .

السيد بورهام (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برحت استراليا مؤيدا قويا للصكوك المتعلقة بالتعاون الإقليمي وبالتعاون بين هذه الهيئات والأمم المتحدة .

ونرى في تقرير الأمين العام المعروض علينا في الوثيقة A/43/509 واضافته مصدر ارتياح لنا . لهذا فقد صوتت استراليا مؤيدة مشروع القرار هذا .

غير أن وفدي يود أن يسجل في المحضر إننا لا نستسيغ في هذا العام أيضا صياغة الفقرة ٣ من منطوق القرار الذي صوتنا عليه منذ لحظات .

أما فيما يتعلق بالفقرة ١٢ ، فإن وفدي إذ يتفهم المشاعر المعرب عنها في هذا السياق يرى أن على الأمم المتحدة أن تستمر في مراعاة الجدارة والكفاءة والاقتصاد

Digitized by UNOG Library

في توظيف الموظفين . وهذا المبدأ ينطبق على جميع القرارات التي تثار فيها هذه الاعتبارات .

السيد ارمسترونغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفدي تعزيز التعاون بين هذه المنظمة وجامعة الدول العربية . ووفقا لذلك صوتنا لصالح القرار الذي اتخذ منذ لحظات .

ولكننا إذ نفعل ذلك لدينا تحفظات أيضا على بعض جوانب القرار ، ولا سيما على الفقرة ٣ من المنطوق . أود أن أسجل في المحضر أن تصويتنا لا ينطوي على أي تغيير في موقفنا بشأن مسائل ليس لها صلة بذلك القرار .

فيما يتعلق بالفقرة ١٢ من المنطوق أكرر وجهة نظر وفدي بشأن ضرورة الاستمرار في التمسك بالمعايير الحالية للمنظمة المتعلقة بتوظيف الموظفين .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن كندا ، كما فعلت في السنين السابقة ، قد صوتت لصالح القرار الذي اتخذ منذ لحظات . إننا ندرك إدراكا تاما الفوائد التي يسفر عنها التعاون الحالي بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . بيد إننا نود أن نسجّل في المحضر مرة أخرى أن لدينا بعض التحفظات فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق حيث أنها تشير الى قرارات سابقة اتخذتها الامم المتحدة لم تصوت كندا لصالحها .

كذلك فإننا نعتبر أن التوصية الواردة في الفقرة ١٢ تقع في إطار سياق السياسات الراهنة التي تتبعها الامم المتحدة بشأن تعيين الموظفين ، وإن هذه التوصية لا ينبغي أن تشكّل سابقة للمستقبل .

السيد فون بارنيكو (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اتكلم باسم البلدان النوردية الخمسة ، ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

لقد صوتت البلدان النوردية لصالح مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة منذ لحظات على أن يكون مفهوما أن العناصر التي لها آثار سياسية لا تتصل

Digitized by UNOG Library

بالمسألة ، ومن الواضح ، انها لا يمكن أن تؤثر على مواقف البلدان النوردية بشأن المسألة الموضوعية المشار اليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد طلب المراقب عن جامعة الدول العربية السماح بالرد على بيان وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، واعطيه الكلمة .

السيد منصوري (جامعة الدول العربية) : لقد استمعنا منذ قليل الى ممثل إسرائيل وهو يحاول تبرير تصويته السلبي ضد قرار التعاون مع الجامعة العربية ، وكما يبدو فإن ممثل إسرائيل لم يجد ما يبرر به تصويته ضد القرار الذي أيدته الاغلبية العظمى من الدول ، حيث صوتت لصالحه ١٤٦ دولة وصوتت ضده دولتان فقط ، فحاول التهجم على الجامعة العربية بادعاءات باطلة .

لقد أكدت الجامعة العربية موقفها بوضوح تجاه مختلف القضايا وخاصة ما يتعلق منها بالامن والسلم في الشرق الاوسط . وكان أجدى بممثل إسرائيل أن ينظر وأن يتجاوب مع العرض الايجابي الذي قدمته الجامعة العربية والمنطلق من تأييد الخيار السلمي لحل النزاع العربي - الإسرائيلي والمتمثل في قرارات قمة فاس ومؤتمرات القمة العربية التي تلت ذلك . كما كان أجدى به أن يقبل بقرارات الجمعية العامة التي تدعو جميعها الى عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة ، وإلى أن يكون هذا المؤتمر فعالا وكامل الصلاحيات وبمشاركة جميع الاطراف وعلى قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

إننا في الوطن العربي نعمل ونتطلع الى مزيد من التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق رفاهية المواطن وتأمين حريته وكرامته وسيادته على أرضه . وعبر مسيرتنا من أجل ذلك ، لابد لنا من النضال لإنهاء احتلال إسرائيل لاجزاء من الوطن العربي وإلزامها بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة والقدس ولبنان والجولان العربي السوري .

إن الجامعة العربية تسعى وتعمل جاهدة من أجل تحقيق السلام الذي هو المطلب

Digitized by UNOG Library

المنشود من كافة شعوب الارض ، وفي طليعتها الشعب العربي ، وحبذا لو استجابت إسرائيل لهذا المطلب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك ننتهي من النظر في البند ٣٥ من جدول الاعمال .

البند ٣٧ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية

(أ) تقرير الامين العام A/43/552 و Add.1

(ب) مشروع القرار A/43/L.8/Rev.1

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفي هذا الصدد معروض على الجمعية العامة مشروع القرار A/43/L.8/Rev.1

اعطي الكلمة لممثل هندوراس لعرض مشروع القرار A/43/L.8/Rev.1 .

Digitized by UNOG Library

السيد مارتينيز أوردونيز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

سيدي ، من دواعي ارتياحي العظيم أن أهنئكم بحرارة للطريقة البارعة التي تديرون بها أعمال الجمعية العامة . إن خبرتكم الواسعة وقدراتكم المعروفة جيدا ، التي تعد شرفا لجمهورية الارجنتين ولمنطقتنا كلها ، لخير ضمان لنجاح عملنا .

وفقا لقرار الجمعية العامة ١١/٤٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ قدم الامين العام الى الجمعية تقريرا بشأن البند المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية" (A/43/552 و Add.1) . ويعترف هذا التقرير بأهمية التعاون والتنسيق بين المنظمتين بغية العمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . كما أنه يبين الحاجة الى وجود علاقة منسقة وأكثر فاعلية بين الموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة بغية تحقيق الاهداف المشتركة . ونود أن نشكر الامين العام على تقريره الممتاز وأن نعرب عن تقديرنا لمؤسسات منظومة الامم المتحدة التي شاركت فيه .

يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية ، الوارد في الوثيقة A/43/L.8/Rev.1 ، على الجمعية العامة للنظر فيه . شاركت في تقديم هذا المشروع في البداية ، الارجنتين ، اكوادور ، اوروغواي ، باراغواي ، البرازيل ، بربادوس ، بنما ، بوليفيا ، بيرو ، الجمهورية الدومينيكية ، سانت لوسيا ، السلفادور ، شيلي ، غواتيمالا ، غينيا الاستوائية ، فنزويلا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، الولايات المتحدة الامريكية ، وبلدي هندوراس . وانضمت الى البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار البلدان الآتية : انتيغوا وبربودا ، ترينيداد وتوباغو ، غرينادا ، هايتي .

وجوهر مشروع القرار هو دعوة الامين العام الى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية وتوسيع نطاق التعاون والتنسيق بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية من أجل تعزيز قدرة المنظمتين على بلوغ أهدافهما المشتركة .

توصي الجمعية العامة في الفقرة ٣ من المنطوق بأن يعقد اجتماع عام بين ممثلي منظمة الدول الامريكية وممثلي الامم المتحدة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة في المكان والموعد اللذين يحددونهما ، وذلك لاجراء مشاورات بشأن المشاريع والتدابير والاجراءات التي من شأنها أن تيسر وتزيد التعاون بين منظمة الدول الامريكية ومؤسسات المنظومة .

وتوصي في الفقرة ٤ من المنطوق بالعمل في عام ١٩٨٩ على عقد اجتماعات محلية بين الممثلين المقيمين للمنظمتين في كل بلد من البلدان الاعضاء في المنظمتين ، وذلك بالتشاور مع السلطات الوطنية في هذه البلدان .

وفي الفقرتين الاخيرتين من المنطوق تطلب الجمعية العامة الى الامين العام أن يقدم إليها بعد سنتين - أي في دورتها الخامسة والاربعين - تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ، وتقرر أن تدرج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الخامسة والاربعين .

وبالنيابة عن المشاركين في تقديم مشروع القرار أدعو الجمعية العامة الى اعتماده دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرار ، أعطي الكلمة لممثل بليز .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بليز أن يعرب عن تقديره لممثل هندوراس على عرضه الدقيق لمشروع القرار A/43/L.8/Rev.1 .

ما فتئت الامم المتحدة تسعى الى العمل مع المنظمات الإقليمية كما ينبغي ، لانها بذلك تزيد احتمالات السلم وفرص التنمية في جميع أنحاء العالم . وقد اتخذت الجمعية اليوم قرارات بشأن التعاون بين الامم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية - الافريقية ، وبين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وبين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . ومشروع القرار A/43/L.8/Rev.1 بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية يشجع التعاون بين هاتين المنظمتين . ويؤيد وفد بليز فكرة التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية ولكننا نعتقد أن

Digitized by UNOG Library

هذا التعاون سيكون أكثر نفعا إذا كانت جميع الدول الامريكية أعضاء في منظمة الدول الامريكية .

وكما يذكر أعضاء الجمعية ، تمنع المادة ٨ من ميثاق منظمة الدول الامريكية بليز وغيانا من أن تصبحا عضوين في هذه المنظمة الاقليمية . وإذا كانت المسألة هي أن العضوية في منظمة الدول الامريكية مفتوحة أمام جميع الدول الامريكية واختارت دولتان ألا تكونا عضوين فيها لاختلف الامر . ولكن الميثاق المعني يغلق أبواب منظمة الدول الامريكية بوجه بليز وغيانا . وفي هذا السياق ينظر وفد بليز الى مشروع القرار بشيء من الشك وبصفة خاصة الفقرة ٤ من المنطوق ، التي أجد من الضروري أن أسجل تحفظ حكومتي بشأنها الى أن تصبح جميع الدول الامريكية أعضاء في المنظمتين .

ونرى أن أفضل عرض حقيقي للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الامريكية ، كان ينبغي أن يكون تصديق كل دولة عضو في تلك المنظمة على توافق آراء قرطاجنة قبل أن يقدم مشروع القرار هذا الى الجمعية العامة هذا العام . وكان من شأن هذا أن يفتح باب العضوية في منظمة الدول الامريكية أمام بليز وغيانا .

وحتى اليوم صدّقت ١٧ دولة عضوا في منظمة الدول الامريكية على توافق الآراء هذا ، ولم تصدق عليه ١٤ دولة . وقد علمنا من آخرين أن عملية التصديق قد بدأت . ونأمل أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين مشروع قرار مماثل ، تيسر الدول الأعضاء في منظمة الدول الامريكية لبليز أن تؤيده دون تحفظ .

بالنيابة عن حكومة بليز وشعبها يسعدني سعادة بالغة أن أعرب عن امتناننا للدول الامريكية التي صدقت على توافق آراء قرطاجنة ، وفي نفس الوقت أدعو الدول الامريكية التي لم تصدق على توافق الآراء هذا ان تبرهن رغبتها الحقيقية في التعاون من خلال التصديق المبكر عليه . إن هذا سيمهد الطريق لوجود منظمة إقليمية حقيقية للدول الامريكية ، ولتعاون أكبر بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشـــروع القرار A/43/L.8/Rev.1 .

في هذا الصدد أود أن أبلغ أعضاء الجمعية بأن الأمين العام لا يتوقع أية آثار في الميزانية البرنامجية تترتب على تنفيذ مشروع القرار هذا .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار .

اعتُمد مشروع القرار A/43/L.8/Rev.1 (القرار ٤/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك تختم الجمعية نظرها فـــي البند ٣٧ من جدول الأعمال .

البند ٣٨ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

(أ) تقرير الأمين العام (A/43/433) .

(ب) مشروع القرار (A/43/L.6) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بالبند الخـــاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، أمام الجمعيـــة العامة مشروع قرار (A/43/L.6) .

Digitized by UNOG Library

أعطي الكلمة لممثل بيرو لعرض مشروع القرار .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسعدني أن أعرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية" الوارد في الوثيقة A/43/L.6 .

تعلم الجمعية العامة أن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تتألف من ٢٦ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، هذه البلدان التي أسستها في عام ١٩٧٥ من أجل أن توفر للمنطقة منظمة تقتصر عضويتها على بلدان المنطقة . لذلك فإن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية هي المحفل الوحيد للتنسيق والتعاون فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، والحوار السنوي فيما بين وزراء خارجيتها ما فتئ حتى الآن أرفع مستوى للتشاور الإقليمي . لذلك اشتركت في تقديم مشروع القرار جميع الدول الأعضاء في المنظومة والغاية الرئيسية المقصودة منه هي المساعدة في توسيع وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

ومنذ إنشاء المنظومة في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٧٥ قامت شتى منظمات ووكالات منظومة الامم المتحدة بإسداء دعمها وتعاونها للمنظومة واشتركت في شتى المشاريع المشتركة التي تهتم بها حكومات المنطقة . وفي الدورة الثانية والاربعين اتخذت الجمعية العامة القرار ١٢/٤٢ وبمقتضاه كلفت الامين العام بتقديم تقرير اليها في الدورة الحالية بشأن تنفيذ ذلك القرار وبشأن تطور التعاون بين منظومة الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . ونحن نلتمس عن طريق اعتماد مشروع القرار المقدم منا اليوم ، أن نجدد الالتزام بتوسيع ذلك التعاون وتعزيزه .

يشير مشروع القرار في ديباجته الى المقرر ٢٨٢ لمجلس أمريكا اللاتينية وهو أرفع جهاز في المنظومة ، ويذكر أن قرار الجمعية العامة ١٢/٤٢ يشكل خطوة هامة . ويرد في جزء المنطوق ما يلي :

"تحيط علما مع الارتياح بتقرير الامين العام" .

و :

"تعرب عن ارتياحها للمقرر ٢٨٢ الذي اتخذه مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية" .

Digitized by UNOG Library

وأيضا :

"تعرب عن امتنانها للجهود المتواصلة التي تبذلها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أجل تشجيع التعاون فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والتشاور بشأن مواقفها ، وتنسيق هذه المواقف ، في المواضيع ذات الاهمية الحيوية بالنسبة الى المنطقة ، وكذلك من أجل تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية" .

وعلاوة على ذلك فإنها :

"تحث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على توسيع وتعميق أنشطتها المشتركة مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" .

و:

"تحث برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تعزيز وتوسيع دعمه للبرامج التي تضطلع بها الامانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في إطار برنامج العمل المقرر للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ الذي اعتمده مجلس أمريكا اللاتينية" .

وكذلك :

"تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الامم المتحدة على مواصلة تكثيف تعاونها مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما تضطلع به من أنشطة" .

وأخيرا فإنها :

"تطلب الى الامين العام للأمم المتحدة أن يدعو ، بالتعاون الوثيق مع الامين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، الى عقد اجتماع في عام ١٩٨٩ بين الامانتين ، بهدف تحديد المجالات التي سيمكن فيها توسيع نطاق التعاون بين منظومة الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" .

واذ نأخذ في الاعتبار أن مشروع القرار لا يتضمن أية عناصر تثير الخلاف ، وأنه يعبر عن أماني بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فيما يتعلق بتوسيع وتعزيز

Digitized by UNOG Library

التعاون فيما بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، يأمل وفد بيرو أن يعتمد مشروع القرار هذا، الذي اشتركت في تقديمه جميع البلدان الاعضاء في المنظومة ، دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن أعطي الكلمة لممثل المكسيك ، الذي يود أن يشرح موقفه بشأن مشروع القرار .

السيد مويا باليسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، كما قلتم بلقانة في نهاية المناقشة العامة لهذه الدورة ، لقد حان الوقت لاعطاء مسألة التنمية مكانا مركزيا في جدول أعمالنا الدولي . وبهذا فقط سنقدر على تدعيم التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وحل المراعات الاقليمية .

وفي سياق عمل اللجنة الثانية ، أعرب وفدي عن سروره وارتياحه إزاء المنجزات التي حققتها الدولتان العظميان في حوارهما وإزاء التقدم المحرز بشأن المسائل السياسية . ومع ذلك ، عبرنا عن قلقنا إزاء قلة اهتمام الدولتين العظميين بتنمية العالم الثالث وبالحاجة الملحة الى التغلب على الازمة الاقتصادية التي تعاني منها حاليا البلدان النامية والمجتمع الدولي في مجموعه .

قلنا إن السلم ليس مجرد غياب الحرب . وحتى يصبح السلم حقيقيا وكاملا ودائما ينبغي الوفاء بعدد من الشروط تسمح للرجال والنساء في كل مكان في العالم بأن يعيشوا حياة كاملة لا تنقصهم فيها الضروريات الاساسية . وفي الوقت الحالي لا يتم الوفاء بهذه الشروط ، والاسوأ من ذلك أنه يبدو أنه لا يوجد إدراك واضح بالحاجة الوفاء بها .

في الامم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ينبغي بذل الجهود والقيام بالاصلاحات الموجهة صوب تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة تحديات التنمية والفقر .

وبدافع من رغبتنا في النهوض بالتعددية على المستوى الاقتصادي وليس على المستوى السياسي فحسب ، نرى أنه من الاهمية القصوى دعم وتشجيع ايجاد صلة أقوى بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . ويكتسي التعاون بين هاتين

Digitized by UNOG Library

المنظمتين أهمية خاصة لكون المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، كما ذكر هنا ، الأداة الوحيدة للاتفاق والتعاون العريض القاعدة المتوفرة لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحدها .

ما فتئت المنظومة ، منذ إنشائها ، تلعب دورا أساسيا في عملية التكامل الأمريكي اللاتيني وفي السعي من أجل ايجاد علاقات اقتصادية دولية أكثر عدلا وإنصافا ، وفي إطار المنظومة أقرت عدة صكوك للتشاور والتفاوض ساعدت في تحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات المشتركة .

والممارسة الجديدة ، التي ستكون دونما شك ذات أهمية كبيرة في المستقبل ، تمثلت في الاجتماع غير الرسمي لوزراء الخارجية الذي عقد في نهاية الدورة الرابعة عشرة لمجلس أمريكا اللاتينية الذي حظي باشتراك بلدان من المنطقة ليست أعضاء في المنظومة . وكانت هذه هي المرة الأولى التي اجتمع فيها وزراء الخارجية ونواب وزراء الخارجية من المنطقة بأكملها من أجل تحليل المشاكل الدولية التي نواجهها .

وفي مجال التعاون الإقليمي ، اضطلعت المنظومة ببرامج وأعمال شتى في المجالات ذات الأولوية بغية الوفاء بالاحتياجات الناشئة عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الأزمة الحالية . ويجري تكثيف جهود التعاون في مجال الدين الخارجي ، الذي يعد العقبة الرئيسية أمام اعادة تنشيط التنمية في بلداننا . وتحقيقا لهذه الغاية أنشئت آلية إقليمية لتبادل المعلومات والخبرة في مجال ادارة الدين والتفاوض .

وبالاضافة الى هذا عقد وزراء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأعضاء في المنظومة مؤتمرا إقليميا في كاراكاس بشأن الدين الخارجي بغية النظر في النهج الجديدة ومناقشة الحلول العادلة الدائمة لهذه المشكلة الخطيرة .

ومن الجوانب التي تولى اهتماما خاصا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الرامي الى تعزيز قطاعات الزراعة والصحة والتجارة الخارجية والاسكان والعلم والتكنولوجيا والتعليم .

Digitized by UNOG Library

لقد اتفقت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أخيرا على آليات جديدة لمشاركة أكثر فعالية في تحديد الأولويات ووضع المشاريع الإقليمية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وهذا من شأنه ان يسمح بتنسيق واستخدام أكبر للموارد المتاحة للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة حتى تتواءم بطريقة أفضل مع احتياجات المنطقة .

وتقرير الأمين العام والمعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٢/٤٢ ، يقدم صورة مشجعة للجهود التعاونية التي بذلت منذ ١٩٧٥ والآفاق الفورية لدعم العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

ان التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعتبر عنصرا أساسيا . وان المشاريع التي تقدمها هاتان المؤسستان على نحو مشترك متعددة ، وقد شملت مجالات واسعة من الأنشطة الإقتصادية .

والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تعتمد في عملها على دعم الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . وان التعاون بين تلك المنظومة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد حقق تقدما كبيرا في مجالات مثل تنمية رأس المال والسلع الالكترونية الصغيرة .

ونود ان نشير أيضا الى التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن إعداد دراسات ومقترحات من أجل الاستخدام الأفضل للقدرة الشرائية الإقليمية لتعزيز التجارة الدولية ولزيادة نصيب المنطقة في التجارة العالمية .

وعلاوة على هذه الأنشطة ، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٢ ، تقوم المنظومة بأنشطة تعاونية محددة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية . وفضلا عن ذلك وقّعت المنظومة في شهر تموز/يوليه ، اتفاقا للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية

Digitized by UNOG Library

والعلم والثقافة لتعزيز التعاون المنسق في مجال العلوم الاجتماعية والثقافة والاتصالات .

وقد اتضح التعاون ايضا في العمل الذي تقوم به لجان عمل المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ومن بينها لجنة دعم وتعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي في أمريكا الوسطى ، التي نود أن ننوه بعملها ، والتي شُكلت في ١٩٨٣ لتعزيز تنمية بلدان المنطقة دون تمييز أو شروط سياسية مسبقة ، والإسهام بالتالي في تحقيق السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

هذه القائمة بالانشطة تبين الاهمية التي توليها البلدان الاعضاء في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية للتعاون مع الامم المتحدة ، وتبين رغبتها في زيادة هذه الجهود . وقد تأكدت هذه الرغبة في القرار ٣٨٢ للمجلس الرابع عشر لامريكا اللاتينية ، الذي كرر اهتمام أمريكا اللاتينية والكاريبي بتوسيع التعاون مع الامم المتحدة وتعزيزه .

ولأن الساحة الدولية تعارض على نحو متزايد أهداف التقدم الاقتصادي للعالم الثالث ، فإن التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية يزداد أهمية لاستكمال الجهود المبذولة لفتح آفاق وفرص إنمائية جديدة وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي بطريقة أكثر عدلا وإنصافا .

ان القيام بهذه المبادرات وتعزيزها من جانب المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية يتطلبان تعاونا وثيقا مع الأجهزة المختصة في الامم المتحدة .

وقد قدمت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . ونحن على قناعة بأن اعتماد مشروع القرار هذا سيعطي زخما هاما للتعاون بين المنظمتين .

ونحن في أمريكا اللاتينية نفهم ان الاتفاق الشامل عنصر أساسي في التوصل الى حلول للمشاكل ، ونقدر العمل الذي تقوم به المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

Digitized by UNOG Library

ونوجه جهودنا صوب إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الدين ولتنميتنا في المستقبل . وفي ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر المقبل ، سيعقد في بونتا ديل ايستى ، اوروغواي ، اجتماع للآلية الدائمة للمشاورات والاتفاقات السياسية على المستوى الرئاسي بجدول أعمال تحظى فيه الموضوعات الاقتصادية بمكان مرموق .

ويتعين على الامم المتحدة ان تشارك بقوة في جهود تعزيز التعاون بين البلدان النامية وفي السعي من أجل إيجاد علاقات اقتصادية دولية تستفيد منها كل البلدان عن طريق تقاسم المسؤوليات .

ان تخفيف التوترات في العالم لا ينبغي ان يؤدي الى تناسي العالم الثالث أو إهمال عملية تحقيق الرفاهية والتقدم والسلم بأوسع معانيه في هذا العالم . فالثمن الذي ندفعه جميعا نتيجة لهذا قد يكون باهظا للغاية .

السيد بينالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والامم المتحدة بند اكتسب أهمية متجددة ، وبصفة خاصة في وقت يدور فيه حوار دولي متزايد من أجل إيجاد حلول سلمية ومن أجل رخاء شعوب العالم . ولهذا نرحب بتقرير الامين العام حول هذا البند وتسليمه في هذا التقرير بضرورة تعزيز وشائج التعاون القائمة بين هاتين المنظمتين .

ان المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية منذ إنشائها في ١٩٧٥ أحرزت تقدما هائلا وزادت من تعاونها مع الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مع اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي . وفي المجالين الرئيسيين لعمل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، كان هذا التعاون واضحا : في مجال المشاورات الإقليمية من خلال الدعم المقدم للمبادرات التي أفضت ، بين أمور أخرى ، الى اجتماع الرؤساء في ١٩٨٤ الذي اعتمد فيه إعلان هام هو إعلان كيتو وخطة العمل ؛ وفي الاونة الاخيرة في مجال السلع الاساسية ، من خلال الاتفاق الذي أفضى الى الخطة الإقليمية للعمل التي اعتمدت في غواتيمالا ، في ١٩٨٧ .

Digitized by UNOG Library

وفي التعاون الإقليمي ، دعمت عمل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وكالات متخصصة ومنظمات أخرى وبرامج للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة في ميادين الصناعة والعلم والتكنولوجيا والمعلومات التجارية .

واجتماع ايلول/سبتمبر الأخير الذي انعقد في كراكاس ، والذي أكد فيه مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على المبادئ الواردة في اتفاق بنما الذي أقام المنظومة ، سلم أيضا بأهمية قرار الجمعية العامة ١٢/٤٢ . وحوار وزراء خارجية بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، الذي دار أثناء اجتماعات المجلس ، مكننا من توسيع نطاق تبادلاتنا السياسية والاقتصادية ، وعزز التعاون الإقليمي .

Digitized by UNOG Library

وتعبيرا عن الاهمية المعقودة على هذا الوجه الجديد من أوجه الحوار السياسي فيما بين وزراء خارجية المنطقة وافقت كولومبيا على استضافة الاجتماع القادم المزمع عقده في قرطاجنة عام ١٩٨٩ . فمهمة المحافل الإقليمية مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تضطلع أمانتها العامة بدور جوهري لا تقتصر على تحديد الاحتياجات المشتركة وتبادل الخبرات فحسب بل انها تشمل ايضا إعداد المبادرات والحلول التي تتوافر لها فرص أكبر للنجاح نظرا لصدورها عن اناس أكثر حنكة . وسوف تصبح هذه المبادرات التي جيء بها إلى محفل الأمم المتحدة الأوسع نطاقا الأساس لاستراتيجيات عالمية تستهدف حل المشاكل في شتى ميادين نشاط المنظمة الدولية كما أنها ستفيد في قاعدة أكبر لتبادل المعلومات في محفل عالمي .

واستنادا الى ما تقدم يود وفد كولومبيا أن يوصي الجمعية العامة بأن تعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الذي تقدم به وفد بيرو لتوّه .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تولي غيانا بوصفها عضوا في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أهمية كبرى لدور المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باعتباره حفّازا على التنمية الإقليمية . وفي رأينا أن ذلك النظام الذي أنشئ عام ١٩٧٥ والذي يتمتع بقاعدة عضوية عريضة يمكن أن يكون أداة فعّالة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان المشاركة . ومن ثم ، نود أن نشجعه على المضي في هذا الاتجاه كيما تتجسد إمكاناته بالكامل .

وفي غمار الأزمة الاقتصادية السائدة شهدت منطقتنا جهودها الإنمائية تحبط عند كل منعطف ، ولذا تمس الحاجة الى وضع استراتيجية مشتركة لإنعاش النمو الاقتصادي في مجموعة امريكا اللاتينية والكاريبي . ويعتبر محفل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية محفلا مثاليا لصوغ مثل هذا النهج باعتباره منبنيا على التضامن الإقليمي . فمن خلال عملية قوامها التشاور والتنسيق أحرزت هذه المنظومة نجاحا مشهودا في حفز الدول الأعضاء على الاضطلاع بعمل سياسي مشترك في مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

والواقع أنه ، في الاجتماع العادي الرابع عشر لمجلس أمريكا اللاتينية الذي عقد يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر في هذا العام تم تدعيم هذه العزيمة الجماعية باتخاذ عدد من المقررات الرامية الى حماية المنطقة من زيادة التدهور . وهي مقررات تصدر عن وعي بوجوب توفير ما يساعد على تعميق حركة التكامل الإقليمي وتعزيز قدرتها على المساومة في المفاوضات الاقتصادية الدولية .

وتماشيا مع تصور بوليفار لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الموحدة تحددت ولاية المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على وجه التخصيص بالارتقاء بالحوار والتعاون فيما بين الدول الأعضاء الى أقصى حد . وهذا التحسن في العلاقات سيؤدي حتما الى تدعيم عملية التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات على الصعيد الإقليمي .

ولا شك في أن سلسلة المسؤوليات الجسام المنوطة بالمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ستضاعف من قدراتها الى أبعد حد ممكن . ولما كان مجلس أمريكا اللاتينية والكاريبي يدرك تماما محدودية إمكانياتها فقد رأى أن الأمم المتحدة بوصفها منظمة تشترك معها في تبني أهداف السلم والتعاون والتنمية تستطيع بما لها من تجارب وخبرات مساعدة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الوفاء بمسؤولياتها .

كان ذلك هو الأساس الذي انبنى عليه المقرر ٢٨٣ الذي يسجل ارتياح المجلس إزاء ما نشأ من تنسيق وتعاون على النطاق المؤسسي في أعقاب الاتفاق الذي وقعته في العام الماضي الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . وأعرب المجلس أيضا في تلك المناسبة عن اهتمام خاص بالتوسع في تلك العلاقة .

ويتجسد ذلك الأمل الآن في مشروع القرار A/43/L.6 المعروض على الجمعية العامة للنظر فيه . ووفدي على اقتناع تام بأن التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة ومجموعة النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية لن يساعد على تحاشي إزدواج أنشطة المنظمتين دون داع فحسب بل وسيسهم في التعجيل بالإنعاش الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة

Digitized by UNOG Library

الكاريبي . وتبعا لذلك ، فإننا بوصفنا مقدمي مشروع القرار هذا نوصي هذه الهيئة باعتماده بالإجماع .

السيد تافيراس غوزمان (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يؤيد وفد الجمهورية الدومينيكية بقوة إدراج البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" على جدول أعمالنا . ويعتقد وفدي أن أي مشروع قرار ينتج عن بحث ومجهود فكري ويستهدف تحسين حالتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سياق أمريكي لاتيني محض يشكل خطوة جادة صوب إعادة تأكيد بعض القيم والمبادئ الأساسية التي على أساسها تستطيع أمريكا اللاتينية أن تستعيد قدرتها على النمو والإبداع وتستعيد إمكانياتها الخلاقة وقدرتها على التعامل مع الظروف الجديدة والتجاوب بأساليب حديثة ومناسبة مع الحقائق الراهنة في المنطقة .

ولئن كان يصح القول إن منطقتنا الغنية بالتنوع والحافلة بالسمات الوطنية المختلفة وأن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي جميعا تتباين تباينا كبيرا من حيث مساحة أراضيها وهيكل وحجم انتاجها من السلع والخدمات فيصح القول أيضا إن مجال العلاقات الخارجية فيه من أسباب وحدة بلداننا ما يفوق أسباب فرقتها . ومن ثم ، يشيد وفد الجمهورية الدومينيكية مرة أخرى بعمل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وسوف يؤيد هذه المرة اعتماد مشروع القرار المقدم بشأن هذا البند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/43/L.6 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ؟

اعتُمِدَ مشروع القرار A/43/L.6 (القرار ٥/٤٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اختتمنا بذلك النظر في البند ٢٨ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ١٤٢ من جدول الأعمال

منح وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية مركز المراقب في الجمعية العامة : مشروع قرار (A/43/L.3) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتصل بهذا البند ، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار (A/43/L.3) .

أعطي الكلمة لممثل المكسيك الذي سيتولى عرض مشروع القرار .

السيد مويا باليسيا ، (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : دفعني إلى أخذ الكلمة أهمية قضية إقليمية أخرى . فقبل خمسة وعشرين عاما تقريبا أحاطت الجمعية العامة علما بارتياح في قرارها ١٩١١ (د - ١٨) ، المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ، بالمبادرة التي تستهدف جعل أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية . واليوم ، باسم ٢٣ دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو ، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة للنظر مشروع القرار (A/43/L.3) ، الذي ستقرر بموجبه منح مركز المراقب للوكالة المنشأة بموجب المادة السابعة من تلك المعاهدة ، أي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي . ويشارك في تقديم مشروع القرار هذا كل من إكوادور ، وأنتيغوا وبربودا ، وأوروغواي ، وباراغواي ، وبربادوس ، وبنما ، وبوليفيا ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، والجمهورية الدومينيكية ، والسلفادور ، وسورينام ، وغرينادا ، وغواتيمالا ، وفنزويلا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، وهندوراس .

إن الطابع الإجرائي المحض لمشروع القرار هذا هو المسؤول عن قصر نصه . ففي ديباجة مشروع القرار تحيط الجمعية العامة علما برغبة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي في التعاون مع الأمم المتحدة .

أما في منطوق القرار ، فإن الجمعية العامة تقرر دعوة الوكالة للمشاركة في عملها بوصفها مراقبا وتطلب إلى الأمين العام اتخاذ الإجراء اللازم لتطبيق القرار بعد اعتماده .

Digitized by UNOG Library

تجدر الإشارة الى أن الجمعية العامة رحبت بمعاهدة تلاتيلولكو في قرارها ٢٢٨٦ (د - ٢٢) ، المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٧ وقالت إنها :

"تشكل حدثا ذا أهمية تاريخية في إطار الجهود المبذولة لمنع انتشار الاسلحة النووية ولتعزيز السلم والامن الدوليين" .

ونظرا لان الجمعية العامة أدرجت على جدول أعمالها بنودا تتصل بحظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي ، واتخذت العديد من القرارات المتصلة بهذا الموضوع ، فإن طلب منح وكالة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية وحوض الكاريبي مركز المراقب ليس سوى نتيجة منطقية لإجراءات قائمة ، تضفي الطابع الرسمي على العلاقات القائمة منذ التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو ، التي تنص في الفقرة ٢ على أنه لا ينبغي لأي حكم أن يفسر بأية طريقة تقيد حقوق والتزامات أطرافها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

في العام الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لمعاهدة تلاتيلولكو . وبالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي الاطراف في المعاهدة ، يشكل اعتراف الامم المتحدة بأهمية المناطق الخالية من الاسلحة النووية مصدر اعتزاز لها . وقد جاء في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، التي انعقدت عام ١٩٧٨ ، أن إنشاء هذه المناطق يشكل إجراء هاما لنزع السلاح ينبغي تشجيعه في شتى أجزاء العالم بهدف نهائي هو تحقيق عالم يخلو بأكمله من الاسلحة النووية .

لقد كانت معاهدة تلاتيلولكو حافزا لحكومات وشعوب أجزاء أخرى من العالم تود أن توسع المناطق التي تحظر فيها الأسلحة النووية الى الابد . إن مقدمي مشروع القرار A/43/L.3 يؤمنون بأن تجربة وكالة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية في أداء مهامها وفي التأكد من امتثال الدول للالتزامات بموجب معاهدة تلاتيلولكو يمكنها أن تدعم تلك الجهود ، ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/43/L.3 .

Digitized by UNOG Library

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/43/L.3 (القرار ٦/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تود شرح موقف حكومتها .

الآنسة بيرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شاركت الولايات المتحدة في اعتماد مشروع القرار A/43/L.3 بتوافق الآراء ، وهو مشروع القرار الذي يمنح وكالة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية مركز المراقب . إن الولايات المتحدة الأمريكية ، تشجع التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . ونظرا للطبيعة المتخصصة جدا لاهتمامات الوكالة ، فإننا نشعر بالدهشة أنها ارتأت أن من الضروري أو النافع إقامة علاقات رسمية من النوع المنصوص عليه في القرار . إننا نرى إنه حتى بدون مركز المراقب ، فإن هناك طرقا متاحة بالفعل بموجب الميثاق لمشاركة منظمات مثل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية في أنشطة الأمم المتحدة التي تتصل بمجالات تخصصها . وعلى ضوء هذا ، فإننا نثق في أن هذه الإمكانيات ستؤخذ بعين الاعتبار في المستقبل قبل اتخاذ تدابير كهذه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إنتهينا من نظر البند ١٤٢ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

Digitized by UNOG Library